

Distr.: General  
18 October 2022  
Arabic  
Original: French



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثانية والأربعون  
23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

سويسرا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - المنهجية والتشاور

- 1- إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاستناد إليهما في جميع أعمال الدولة، تقليد قديم في سويسرا. وتوجد هذه الحقوق الأساسية في صميم السياسة الداخلية والخارجية لسويسرا وهي مكرسة في الدستور الاتحادي. وتأخذ سويسرا التزاماتها الدولية على محمل الجد وتنفذها بضمير حي، وتكفل تنفيذها بفعالية على الصعيد العملي. ومع ذلك، وخلال الدورات الثلاث الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، حُثت سويسرا على تعزيز حماية حقوق الإنسان في مجالات معينة، وإعادة النظر في الأنظمة القائمة وسد الثغرات، عند الاقتضاء. ويأتي هذا التقرير في هذا السياق بالتحديد.
- 2- ويتناول التقرير تنفيذ التوصيات التي قبلتها سويسرا في نهاية الاستعراض الدوري الشامل الثالث في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وبين التقدم المحرز في تنفيذها<sup>(1)</sup>. وعند الاقتضاء، يشير أيضاً إلى تطورات ناشئة عن سياق أوسع نطاقاً ولا تتصل بتوصيات محددة. ويتبع التقرير المذكرة الإرشادية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، ويتخذ إطاراً له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيتبع ترتيبه للحقوق والحريات.
- 3- وثمة اعتراف دولي متزايد بأن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة. ولزيادة تعزيز الصلة بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030، تبين الملاحظات الختامية لهذا التقرير، كمثال على بعض المجالات المواضيعية، كيف تعني التدابير الرامية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضاً.
- 4- وفي صيف عام 2022، كان هذا التقرير موضوع عملية تشاور واسعة مع الإدارة الاتحادية، والكانتونات، واللجان الاتحادية من خارج البرلمان، والمجتمع المدني، والأوساط المعنية. وتم تنظيم نشاطين عامين مع ممثلي الإدارات الاتحادية والكانتونية والبلدية والجامعات والمجتمع المدني: في 21 أيلول/سبتمبر 2021، بدء استعدادات سويسرا للاستعراض الدوري الشامل الرابع، وفي 23 آذار/مارس 2022، عقد اجتماعات مائدة مستديرة لمناقشة تطورات السنوات الأخيرة ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في سويسرا.

## ثانياً - الإطار المعياري والمؤسسي

### ألف - الإطار المعياري الدولي

- 5- يكتسي التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أهمية كبيرة بالنسبة لسويسرا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم إثراء الإطار المعياري السويسري بالتصديق على الاتفاقيات التالية: *اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتها (اتفاقية اسطنبول)*، التي دخلت حيز النفاذ بالنسبة لسويسرا في 1 نيسان/أبريل 2018، و*بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري لمنظمة العمل الدولية*، الذي دخل حيز النفاذ بالنسبة لسويسرا في 28 أيلول/سبتمبر 2018<sup>(2)</sup>.

### باء - إطار مؤسسي

- 6- تعتمد سويسرا، بالنظر إلى نظامها الاتحادي، نهجاً قطاعياً لرصد تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. فوفقاً لنهج الدولة السويسرية، تنقسم الاختصاصات في هذا المجال بين الاتحاد والكانتونات. وقد أنشأت الدولة الاتحادية "الفريق المشترك بين الإدارات المعني بالسياسة الدولية لحقوق الإنسان".

الإنسان"، الذي يضم، تحت قيادة وزارة الخارجية الاتحادية، جميع الإدارات الاتحادية المعنية وممثلي مؤتمر حكومات الكانتونات<sup>(3)</sup>. وينسق هذا الفريق قضايا سياسات حقوق الإنسان ويكفل تدفق المعلومات عن الاستعراضات التي تجريها سويسرا أمام الهيئات الدولية لحقوق الإنسان<sup>(4)</sup>.

7- وبالإضافة إلى ذلك، تعمل وحدة الحماية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لمكتب العدل الاتحادي كنقطة اتصال لتنسيق إجراءات الإبلاغ<sup>(5)</sup>. وهي مسؤولة عن إعداد وتنفيذ القرارات التي يتخذها "الفريق المشترك بين الإدارات المعني بالسياسة الدولية لحقوق الإنسان في هذا السياق"<sup>(6)</sup>. ولتبسيط تخطيط وتنسيق العمل بين مختلف الدوائر، تقوم الوحدة حالياً بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت مخصص لتنسيق التقارير الوطنية.

8- وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وافق البرلمان على مشروع إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، على أساس اقتراح المجلس الاتحادي المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2019<sup>(7)</sup>. واعتباراً من عام 2023، ستحل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محل المركز السويسري للخبرات في ميدان حقوق الإنسان بشكل دائم، بعد انتهاء الفترة التجريبية. ويراعي النموذج على النحو الواجب نتائج المشاورة العامة لعام 2017 ومبادئ باريس<sup>(8)</sup>. وقد أدرجت الأحكام المتعلقة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في القانون الاتحادي المتعلق بالجهود المدنية لتعزيز السلام وحقوق الإنسان. وستضمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تمثيلاً تعديلاً للقوى الاجتماعية المعنية وستتلقى دعماً مالياً من الاتحاد. وستتحمل الكانتونات تكاليف البنية التحتية<sup>(9)</sup>.

9- وسيكون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان شخصيتها القانونية الخاصة بها في شكل مؤسسة قانون عام وستتمتع بالاستقلال المطلوب<sup>(10)</sup>. وستكون لها ولاية واسعة النطاق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان: (1) المعلومات والوثائق؛ (2) البحوث؛ (3) المشورة؛ (4) تعزيز الحوار والتعاون؛ (5) التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية؛ (6) التبادلات على الصعيد الدولي<sup>(11)</sup>. وفي المقابل، لن تتولى المؤسسة أي مهام إدارية. وعلى وجه الخصوص، لن تسجل الشكاوى الفردية ولن تمارس وظيفة الرصد أو الوساطة.

10- ويعتبر حق المواطن السويسري في تعديل الدستور عن طريق المبادرات الشعبية عنصراً من العناصر والحقوق الأساسية للديمقراطية في سويسرا. ويمثل التشاور المباشر والمشاركة الواسعة للسكان على جميع مستويات الدولة تعبيراً عن ديمقراطية نابضة بالحياة ومتجددة بعمق وهما يسهمان في التعددية وشرعية القرارات السياسية. وفيما يتعلق بصحة المبادرات الشعبية، يجب أن تحترم هذه المبادرات القواعد الإلزامية للقانون الدولي<sup>(12)</sup>. وإذا لم تمثل مبادرة شعبية للقواعد الإلزامية للقانون الدولي، يعلن البرلمان أنها لاغية وباطلة ولا تُطرح على الشعب والكانتونات للتصويت<sup>(13)</sup>. وفي عام 2016، رفض البرلمان حزمة من التدابير التشريعية التي تهدف إلى تحسين توافق المبادرات الشعبية مع القانون الدولي<sup>(14)</sup>. ولدى تنفيذ المبادرات الشعبية المقبولة، تسعى سويسرا قدر الإمكان وبشكل منهجي إلى تجنب حدوث تعارض محتمل بين التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدستوري باعتماد تفسير للمبادرات الشعبية يتسق مع القانون الدولي<sup>(15)</sup>.

11- وخلال الفترة قيد الاستعراض، اختير مرشحان من أصل ثلاثة مرشحين لتمثيل سويسرا لدى هيئات معاهدات الأمم المتحدة<sup>(16)</sup>، عن طريق عرض تنافسي عام وإجراء اختيار تنافسي<sup>(17)</sup>. وستواصل في المستقبل هذه الممارسة، التي تُعتمد أيضاً في الطلبات السويسرية المقدمة إلى هيئات دولية أخرى.

## جيم - السياسة الخارجية في مجال حقوق الإنسان

12- يعهد الدستور الاتحادي إلى المجلس الاتحادي بتعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء العالم<sup>(18)</sup>. وتحدد استراتيجية السياسة الخارجية 2020-2023<sup>(19)</sup> والاستراتيجيات الناتجة عنها طرائق

التزام سويسرا بحماية حقوق الإنسان<sup>(20)</sup>. وتحدد المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان 2021-2024<sup>(21)</sup> كيف تعترم وزارة الخارجية الاتحادية تنفيذ أهداف استراتيجية السياسة الخارجية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ووفقاً لهذه المبادئ، تولي سويسرا اهتماماً خاصاً لقضايا حرية التعبير وعقوبة الإعدام والتعذيب والأقليات. وتشير المبادئ التوجيهية أيضاً إلى كيفية ضمان تعزيز حقوق الإنسان في مجالات السلام والأمن، والاقتصاد، ومن منظور الاستدامة.

## ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

### ألف - المساواة وعدم التمييز وأصحاب الحقوق المحددة

13- يرد حظر التمييز في الدستور، كما يرد الالتزام بإعمال الحقوق الأساسية في جميع نصوص النظام القانوني<sup>(22)</sup>. ومن ناحية أخرى، ليس لدى سويسرا قانون محدد بشأن التمييز بمعناه الواسع، لأن إشكاليات التمييز متنوعة جداً. وتعالج قوانين مثل قانون المساواة بين الجنسين وقانون المساواة لذوي الإعاقة بشكل مباشر أنواعاً معينة من التمييز<sup>(23)</sup>. ووفقاً للمجلس الاتحادي، توفر الحالة الراهنة في القانون المدني والقانون العام حماية كافية من التمييز<sup>(24)</sup>.

### 1- نوع الجنس

14- في نيسان/أبريل 2021، اعتمد المجلس الاتحادي استراتيجية المساواة 2030<sup>(25)</sup>. وهي عبارة عن برنامج عمل اتحادي تشارك فيه جميع الإدارات. وتستند الاستراتيجية إلى أربعة مجالات عمل في ميدان المساواة بين المرأة والرجل: الحياة المهنية والعامة، والمصالحة والأسرة، والعنف الجنساني، والتمييز. وترمي إلى ما يلي: (1) تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة طوال حياتها، بصرف النظر عن حالتها المدنية وحالتها الأسرية، (2) استعادة المرأة والرجل من الظروف الإطارية المؤقتة للتوفيق بين الحياة الخاصة والأسرية والمهنية، فضلاً عن التوزيع المتوازن للعمل المأجور وغير المأجور، المنزلي والأسري؛ (3) خفض العنف ضد المرأة والعنف العائلي وتحسين الأمن الشخصي للمرأة؛ (4) عدم تسامح المجتمع مع التمييز والتحيز الجنسي والقولب النمطية الجنسانية وعدم السماح لها بتقييد أنماط حياة النساء والرجال<sup>(26)</sup>.

15- وفي نهاية عام 2021، نُشرت النسخة الأولى من خطة العمل، التي تهدف إلى تنفيذ استراتيجية المساواة لعام 2030 وتجسيد التدابير ذات الأولوية للفترة 2021-2023. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن خطة العمل تدابير جديدة من جانب الدولة الاتحادية والكانتونات والمدن، يمكن أن يمتد أفق تنفيذها حتى عام 2030<sup>(27)</sup>.

16- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس الاتحادي، في 22 حزيران/يونيه 2022، خطة العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقية اسطنبول للفترة 2022-2026. وهي تتضمن ثلاث أولويات مواضيعية في مجال منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي: (1) الإعلام وتنوعية السكان، (2) التدريب الأولي والمستمر للموظفين الفنيين والمتطوعين، (3) العنف الجنسي<sup>(28)</sup>. ولكل واحدة من هذه الأولويات، تنص الخطة على تدابير على مستوى الاتحاد وكذلك على مستوى الكانتونات والبلديات.

17- وفي 1 تموز/يوليه 2020، دخل عدد من التتقيحات التشريعية الرامية إلى تحسين حماية ضحايا العنف العائلي حيز النفاذ<sup>(29)</sup>. والقصد من تتقيح لائحة تعليق وإغلاق الإجراءات الجنائية في حالات الضرر البدني البسيط أو الاعتداء المتكرر أو التهديد أو الإكراه في العلاقات الزوجية هو التخفيف عن الضحايا، ومنح المحاكم سلطة تقديرية أكبر، وزيادة العقوبات التي تحول دون تعليق الإجراءات وإغلاقها.

وجرى أيضاً توسيع نطاق التدابير التي يمكن للقاضي أن يأمر بها لحماية الضحية من تكرار الاعتداءات<sup>(30)</sup>، وتم تحسين إبلاغ السلطات بالقرارات القضائية في مجال الحماية من العنف من أجل تجنب الازدواجية ومشاكل التنسيق والثغرات في الحماية<sup>(31)(32)</sup>.

18- واستجابة لعدة مسائل برلمانية<sup>(33)</sup>، وافق المجلس الاتحادي على تنسيق قيام الكانتونات بإنشاء خط ساخن للأشخاص المتضررين من أعمال العنف، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية اسطنبول. وبمناسبة الحوار الاستراتيجي حول العنف العائلي، الذي عقد في نيسان/أبريل 2021 كتبادل بين الاتحاد والكانتونات ومنظمات المجتمع المدني، قرر مؤتمر مديري الشؤون الاجتماعية في الكانتونات تحديد سيناريوهات لإدخال خط ساخن كنقطة اتصال<sup>(34)</sup>. وفي المناسبة نفسها، تعهد مؤتمر مديرات ومديري إدارتي العدل والشرطة في الكانتونات بتحديد التدابير الواجب اتخاذها وإجراء تعديلات، إذا لزم الأمر، على تدريب وإعادة تدريب أفراد الشرطة والمدعين العامين<sup>(35)</sup>.

19- وفي مجالي الاتجار بالبشر واستغلالهم، يوجد بالفعل خط ساخن وطني<sup>(36)</sup> منذ نهاية عام 2015، ولكن لا بد من التعريف به على نطاق أوسع بين عامة الناس<sup>(37)</sup>.

20- وينص القانون السويسري صراحة على جريمة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية منذ عام 2012<sup>(38)</sup>. والاتحاد ملتزم دائماً، لدى تقييم التدابير الواجب اتخاذها، بوضع مصلحة الطفل والضحية في صميم جميع الأفكار المطروحة. ولذلك، يعتمد الاتحاد أيضاً على جهود الإعلام والوقاية للأشخاص المعنيين، وعلى إنكفاء الوعي والتواصل بين الأخصائيين والسلطات في الميادين الاجتماعية ومجالي الهجرة والصحة، فضلاً عن إنشاء نقاط اتصال إقليمية للأشخاص المعنيين<sup>(39)</sup>.

21- وقد دُرست في الماضي مسألة إدخال الميزة المراعية للمنظور الجنساني في الإدارة الاتحادية ورُفضت على أساس حجج مختلفة<sup>(40)</sup>. وقد يتعارض التركيز على أمور محددة مع الشواغل الاجتماعية - السياسية الأخرى، مثل التوازن بين المناطق في تخصيص موارد الميزانية، التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار بنفس الطريقة التي تراعى بها الأهداف الخاصة بالمساواة بين الجنسين. بيد أن مختلف الهيئات الاتحادية والإدارات حرة في إجراء تحليلات لآثار الإنفاق على أهداف تحقيق المساواة في المجالات التي تعتبرها مفيدة<sup>(41)</sup>.

22- في المقابل، لطالما كانت الميزة المراعية للمنظور الجنساني، في مجال التعاون الدولي لسويسرا، عنصراً هاماً من عناصر العمل البرنامجي<sup>(42)</sup>. وفي الفترة 2018/2019، أجرت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون عملية تعلم مع شركاء المشاريع حول موضوع "الميزة الشاملة لجميع شرائح المجتمع والمراعية للمنظور الجنساني" وطورت أداة عمل مقابلة. وقد صيغ معيار مماثل للرصد على المستوى المؤسسي.

## 2- الأطفال

23- ينص الدستور على حق جميع الأطفال في التعليم الأساسي الكافي والمجاني<sup>(43)</sup>. وتطلب الكانتونات من المدارس السماح لجميع الأطفال بالالتحاق بالمدارس حتى يتمكنوا من متابعة التعليم الإلزامي، حتى وإن لم يكن لديهم تصريح إقامة. ولدى كل كانتون تدابير لإدماج ومكافحة التمييز ضد الأطفال المهمشين والمحرومين في الحصول على التعليم، ولا سيما أطفال المهاجرين أو الأطفال ذوي الإعاقة<sup>(44)</sup>.

24- ولم تشهد سويسرا إلا 8 أسابيع إغلاق عام للمدارس بسبب جائحة كوفيد-19<sup>(45)</sup>. وخلال تلك الفترة، أدخلت المدارس المتخصصة والعادية على السواء حداً أدنى من الخدمات للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك فتح أبوابها لعدد صغير من التلاميذ، والاتصال المباشر بالأسر والتلاميذ أو الزيارات المنزلية.

25- وترى الحكومة السويسرية أنه حتى في غياب قاعدة صريحة تحظر العقاب البدني، فإن الاستخدام المنتظم للعنف كوسيلة تعليمية لا يتفق مع مصلحة الطفل. وتكفل سلطات حماية الطفل حماية الأطفال من العنف، وهي قد تعتمد تدابير تتراوح بين إصدار تعليمات تتعلق بالتعليم وتعيين وصي وتصل إلى حد سحب السلطة الوالدية، وبموجب قانون العقوبات. وعُززت حماية الأطفال من سوء المعاملة من خلال إدخال أحكام جديدة من القانون المدني بشأن الحق والالتزام بإخطار سلطة حماية الطفل عندما يبدو أن السلامة البدنية أو النفسية أو الجنسية للطفل مهددة، وهي أحكام دخلت حيز التنفيذ منذ 1 كانون الثاني/يناير 2019<sup>(46)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدر البرلمان أيضاً فرضية<sup>(47)</sup> تدعو إلى النظر في ما إذا كان يجب تضمين القانون المدني حماية الأطفال من العنف في التعليم<sup>(48)</sup>. وهذا التقرير قيد الإعداد حالياً ومن المتوقع نشره في خريف عام 2022. والحكومة السويسرية ملتزمة أيضاً بالوقاية وبوضع نظام متطور لمساعدة الأطفال والشباب<sup>(49)</sup>.

26- ومنذ عام 2017، التزم الاتحاد والكانتونان بتعزيز منع الانتحار بين الأطفال والمراهقين كجزء من تنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع الانتحار<sup>(50)</sup>. وتعد برامج العمل الكانتونية المتعلقة بالصحة العقلية، التي أطلقت عام 2017، تدبيراً هاماً لتعزيز الصحة العقلية والكشف المبكر عن الأمراض العقلية لدى الأطفال والمراهقين. ولدى غالبية الكانتونات الآن هذا النوع من البرامج<sup>(51)</sup>. والهدف الأساسي منها هو تعزيز القدرة على التأقلم وتعزيز الموارد الشخصية للأطفال والشباب ولمحيطهم<sup>(52)</sup>.

27- ويدعم الاتحاد أيضاً المنظمات الوطنية الهامة لحماية الشباب، مثل منظمة برو يوفنتوتي، التي تدير خدمات الاستقبال في حالات الأزمات، وهي خدمات متاحة على مدار الساعة<sup>(53)</sup>. وخلال جائحة كوفيد-19، زاد الاتحاد من دعمه لهذه المنظمة حتى تتمكن من توظيف المزيد من المستشارين لمساعدة الأطفال والشباب المكرويين. ومنذ عام 2019، يدير الاتحاد أيضاً موقعاً إلكترونياً مخصصاً لمنع الانتحار<sup>(54)</sup> ويوفر منشورات إعلامية يمكن أن تساعد المهنيين أو المعلمين أو أولياء الأمور على إدارة التجارب والسلوكيات الانتحارية للأطفال والشباب<sup>(55)</sup>.

### 3- كبار السن

28- إن الهدف من سياسة سويسرا الخاصة بالشيخوخة هو الاعتراف بشكل أفضل بالمساهمة التي يقدمها كبار السن للمجتمع، وضمان رفاههم وأمنهم المادي. ويجب أن تشجع هذه السياسة استقلالهم الذاتي ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية وتعزز التضامن بين الأجيال<sup>(56)</sup>. وفيما يتعلق بالأمن المادي في التقاعد، اعتمد البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2021 إصلاحاً للتأمين ضد الشيخوخة<sup>(57)</sup>. والهدف من هذا الإصلاح هو الحفاظ على مستوى المعاشات التقاعدية وضمان التمويل الكافي للنظام حتى عام 2030. وسيتم طرحه للتصويت في 25 أيلول/سبتمبر 2022<sup>(58)</sup>. وفي 1 تموز/يوليه 2021، اعتمدت مزايا انتقالية لكبار السن العاطلين عن العمل الذين يتوقف استحقاقهم للتأمين ضد البطالة بعد سن 60 عاماً، وذلك رهناً بتوافر الموارد<sup>(59)</sup>.

29- وبالإضافة إلى ذلك، يخصص الاتحاد إعانات سنوية تبلغ حوالي 72 مليون فرنك سويسري للمنظمات الخاصة بالنشطة وطنياً المعترف بكونها ذات منفعة عامة والتي تقدم خدمات لكبار السن، بينها تقديم المشورة أو تنظيم دروس تعينهم في الحفاظ على استقلالهم أو تحسينه أو في تنفيذ مهام تنسيقية وتطويرية<sup>(60)</sup>.

30- وفي ربيع وخريف عام 2020، أصبح جلياً أن القيود المفروضة على دور رعاية كبار السن بسبب جائحة كوفيد-19 كانت مصحوبة بعبء غير متناسب على المقيمين والزوار. وهذا هو سبب تكييف مفاهيم الأمن في وقت لاحق وجعلها أكثر مرونة.

## -4 الأشخاص ذوي الإعاقة

31- تمثل المساواة في العمل أحد المواضيع ذات الأولوية للمكتب الاتحادي المعني بتحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويسهم المكتب في إكفاء الوعي بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى عالم العمل من خلال برنامج ذي الأولوية المعنون "المساواة والعمل"<sup>(61)</sup>. وقد أُطلق هذا البرنامج عام 2018 كجزء من السياسة المتعلقة بذوي الإعاقة. وهو موجه إلى الاتحاد والكانتونات، وكذلك إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشركات وممثلي أرباب العمل والموظفين.

32- وتضمنت المرحلة الأولى من برنامج الفترة 2018-2022 أربعة أهداف هي: (1) تعزيز وتوسيع نطاق المعارف بشأن تدابير المساواة وأثارها؛ (2) تنفيذ التدابير على مستوى الاتحاد والكانتونات والقطاع الخاص؛ (3) تنسيق المعارف الحالية وإبلاغ أصحاب المصلحة على النحو المناسب؛ (4) الربط بين الجهات الفاعلة داخل الإدارة الاتحادية وخارجها. وستركز المرحلة الثانية (2023-2026) على نشر وتشغيل أدوات تعزيز المساواة في مجال العمل مع أرباب العمل في القطاعين العام والخاص وتعزيز الاستقلالية في اختيار مكان العمل<sup>(62)</sup>.

33- وفي عام 2018 أيضاً، أُطلق الاتحاد والكانتونات البرنامج ذي الأولوية المعنون "الاستقلالية"، الذي يهدف إلى تسهيل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع<sup>(63)</sup>. وينتقل البرنامج حالياً إلى مرحلة ثانية تغطي الأعوام 2023-2026. ومجالات العمل الأربعة هي: (1) الإسكان، (2) العمل، (3) الخدمات، (4) المشاركة. ولا يشمل البرنامج المتعدد السنوات الجهات الفاعلة الحكومية على جميع المستويات الاتحادية فحسب، بل يشمل أيضاً المجتمع المدني ومنظمات الإعاقة والرابطات القطاعية<sup>(64)</sup>.

34- ولدى سويسرا أسس قانونية متنوعة لضمان الحق في التعليم الكافي والمناسب والملائم ولتعزيز إدماج أو إشراك التلاميذ ذوي العاهات أو الإعاقات في مختلف مستويات التعليم، سواء على المستوى الوطني أو المستوى المشترك بين الكانتونات<sup>(65)</sup>. ومنذ عام 2008، أصبحت الكانتونات مسؤولة عن تدريب الأطفال والشباب ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و20 عاماً. وقد عززت الكانتونات تدابير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لدعم إدماجهم في الفصول الدراسية العادية<sup>(66)</sup>. وإذا لم يكن هذا الاندماج ممكناً، يحال التلميذ إلى فصل خاص أو إلى مدرسة متخصصة. وتُرَاعَى، لدى توجيه التلميذ، رفاهيته وإمكانيات تطويره مع مراعاة البيئة والتنظيم المدرسيين<sup>(67)</sup>. وبعد انتهاء مرحلة التعليم الإلزامي، يتلقى الشباب الدعم في التدريب من المستوى الثانوي الثاني، الذي يشمل المدارس الثانوية العليا والتدريب المهني الأولي<sup>(68)</sup>. ويمثل التدريب المهني مهمة مشتركة بين الاتحاد والكانتونات والمنظمات العمالية<sup>(69)</sup>.

35- وينص القانون الاتحادي المتعلق بالحقوق السياسية على وجوب توفير الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقوقهم السياسية على قدم المساواة مع الآخرين<sup>(70)</sup>. والكانتونات مسؤولة عن ضمان أن يتمكن الجميع من التصويت، بمن فيهم الأشخاص الذين تحول إعاقتهم أو أي حالة أخرى، وبصفة دائمة، دون قيامهم بالأعمال اللازمة لممارسة حقهم في التصويت<sup>(71)</sup>. ولهذه الغاية توجد عدة إجراءات تسمح لهؤلاء الأشخاص، على وجه الخصوص، بالحصول على المساعدة من أطراف ثالثة.

36- وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020<sup>(72)</sup>، وافق شعب جمهورية وكانتون جنيف على تعديل الدستور بهدف إلغاء إمكانية استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتبرون "غير قادرين على التمييز بشكل نهائي" من ممارسة حقهم في التصويت على المستويين الاتحادي والكانتوني<sup>(73)</sup>.

37- وفيما يتعلق بالانتخابات الاتحادية لعامي 2015 و2019، أُطلقت منصة خالية من العوائق. وشملت تلك المنصة أشرطة فيديو بلغة الإشارة باللغات الوطنية الثلاث، فضلاً عن معلومات عن الانتخابات بلغة سهلة كجزء من مشروع تجريبي. ومن المقرر أيضاً تقديم عرض بلغة سهلة لانتخابات عام 2023. وفي

حزيران/يونيه 2021، أصدر البرلمان أيضاً تعليمات إلى المجلس الاتحادي بأن يعرض، كجزء من تقرير، تدابير للمشاركة غير التمييزية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في الحياة السياسية والعامة<sup>(74)</sup>.

## 5- المهاجرون وحقوق الأجانب

38- بفضل إطلاق برامج الإدماج الكانتونية، يجري، منذ عام 2014، تطبيق نفس أهداف سياسة الإدماج في جميع أنحاء سويسرا. ويشترك الاتحاد والكانتونات في تمويل برامج الإدماج الكانتونية وتنفذ عموماً لمدة أربع سنوات. وقد أسهما في تغيير سياسة إدماج المهاجرين في الكانتونات والبلديات.

39- وقد تمحورت المرحلة الأولى من البرامج 2014-2017 حول ثلاث ركائز هي: (1) الإعلام والمشورة، (2) التدريب والعمل، (3) التفاهم والإدماج الاجتماعي. ويظهر استعراض لمدى نجاح برامج الإدماج الكانتونية للفترة 2014-2017 تقدماً كبيراً في المجالات التالية: (1) تعزيز التماسك الاجتماعي على أساس قيم الدستور الاتحادي؛ (2) تمكين السكان، السويسريين والأجانب، من العيش معاً بروح من الاحترام المتبادل والتسامح؛ (3) تحقيق تكافؤ الفرص من خلال تمكين جميع الأجانب من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سويسرا<sup>(75)</sup>. ونفذت بنجاح مرحلة ثانية من برامج الإدماج الكانتونية في الفترة 2018-2021. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثالثة من هذه البرنامج، للفترة 2024-2027، بعد مرحلة انتقالية خلال الفترة 2022-2023.

40- وتقع المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صميم برامج الإدماج الكانتونية. ولا تُعتبر المشاركة السياسية للسكان الأجانب المقيمين أولوية. وتبلغ نسبة السكان الذين يخضعون للقوانين السويسرية، لكنهم لا يستطيعون التأثير فيها بسبب غياب الحقوق السياسية، 20 في المائة حالياً<sup>(76)</sup>.

41- ومن المرجح أن يعمل الأجانب في سويسرا في القطاعات التي تتميز بظروف عمل غير مستقرة وفي القطاعات الموسمية، وهم أكثر تأثراً بالبطالة من متوسط السكان العاملين<sup>(77)</sup>. وبالإضافة إلى تنفيذ برامج الإدماج الكانتونية، بُذلت أيضاً جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في إطار جدول برنامج سويسرا للإدماج لتحسين حالة هذه الفئة المستهدفة<sup>(78)</sup>.

42- ويهدف هذا النظام إلى التعجيل بإدماج الأشخاص المقبولين بصفة مؤقتة واللاجئين في عالم العمل والمجتمع وتقليل اعتمادهم على المساعدة الاجتماعية<sup>(79)</sup>. ولا يزال النظام الحالي يولد حوافز سلبية تعوق الاندماج السريع للأشخاص المقبولين بصفة مؤقتة/اللاجئين في سوق العمل. وهكذا، ومنذ اعتماد برنامج سويسرا للإدماج في الكانتونات، تمت الاستعانة بمهنيين لتقييم الاحتياجات الفردية للأشخاص المقبولين مؤقتاً/اللاجئين، وبالتالي تقديم دعم محدد الهدف لهم. ويسهم ذلك إسهاماً كبيراً في التعجيل بإشراكهم في تدريب ما أو إدماجهم بشكل مستدام في سوق العمل الأولي<sup>(80)</sup>.

43- وفي ربيع عام 2021، ذكر العديد من وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية في سويسرا أن موظفي أجهزة الأمن يستخدمون العنف المفرط والمنهجي في المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء. لذا كُلفت أمانة الدولة للهجرة بإجراء تحقيق مستقل في هذه الادعاءات. وخلص التقرير الذي نُشر في أيلول/سبتمبر 2021 إلى أنه لا يوجد دليل على انتهاك منهجي لحقوق طالبي اللجوء أو تحيز عام من جانب موظفي الأجهزة الأمنية، وأن ادعاء التعذيب، الذي تم تقديمه أيضاً، كاذب وغير مثبت. ويشاطر التقرير اللجنة الوطنية لمنع التعذيب رأيها القائل بأن حقوق الإنسان والحقوق الأساسية تُحترم عموماً في المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء<sup>(81)</sup>. ويقدم التقرير عدة توصيات لزيادة التحسين في مجال الأمن، وتقوم أمانة الدولة للهجرة حالياً باستعراض تنفيذها.



44- وفي السابق، كانت أمانة الدولة للهجرة قد نفذت بالفعل سلسلة من التدابير، بينها وضع مفهوم شامل لمنع العنف، ينفذ في جميع المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء. وبالإضافة إلى ذلك، يُستعان بميسري منع نشوب النزاعات في المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء لمقابلة طالبي اللجوء من أجل تجنب النزاعات أو على الأقل نزع فتيلها. وجرى أيضاً تكييف تقارير الحوادث. وبذلك، انخفض عدد حالات التصعيد وتدخلات الشرطة في المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء انخفاضاً كبيراً.

45- ومنذ عام 2020، نشرت أمانة الدولة للهجرة أرقاماً حول الاحتجاز الإداري بموجب قانون الأجانب كجزء من مراقبة تنفيذ عمليات الإعادة المتعلقة بمجال اللجوء، التي تعد جزءاً من إحصاءات اللجوء<sup>(82)</sup>.

## 6- العنصرية

46- تستند السياسة العامة لمكافحة التمييز العنصري في سويسرا إلى المحاور التالية: (1) الحماية القانونية؛ (2) ترسيخ وتعزيز الحماية من التمييز العنصري على مستوى الكانتونات والبلديات في إطار برامج الإدماج الكانتونية؛ (3) حماية الأقليات والمهاجرين؛ (4) الانفتاح المؤسسي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ (5) تعزيز المبادرات الشعبية، التي تركز حالياً على خطاب الكراهية العنصرية على شبكة الإنترنت<sup>(83)</sup>.

47- وتقوم دائرة مكافحة العنصرية بتصميم وتنسيق أنشطة منع العنصرية على المستوى الاتحادي. وقد تقدم الدعم المالي لمشاريع التدريب والتوعية والوقاية فيما يتعلق بالعنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب والحوار بين الإثنيات<sup>(84)</sup>.

48- وتشكل برامج الإدماج الكانتونية أيضاً أداة مركزية في مكافحة التمييز على الصعيد الوطني. وتكفل الأهداف المتفق عليها بين الاتحاد والكانتونات إسداء المشورة المختصة لضحايا التمييز ودعم تحسين الحماية من التمييز، بما في ذلك التمييز الهيكلي داخل المؤسسات<sup>(85)</sup>. وفي برامج الإدماج الكانتونية، تشكل مكافحة التمييز وإزالة العقبات الهيكلية والفردية، ولا سيما تلك التي تعيق حصول المهاجرين على العمل والتدريب والسكن والترفيه وغير ذلك من مجالات الحياة عنصراً أساسياً في تعزيز الإدماج<sup>(86)</sup>.

49- ويتمثل أحد الأهداف الواضحة لبرامج الإدماج الكانتونية أيضاً في توفير المعلومات والتوعية بشأن العنصرية والتمييز العنصري<sup>(87)</sup>. وفي السنوات الأخيرة، قدمت دائرة مكافحة العنصرية مساعدات مختلفة في هذا الصدد من خلال اقتراح وثائق أساسية وأدوات وحلقات عمل.

50- ومنذ عام 2020، تدعم دائرة مكافحة العنصرية وغيرها من المكاتب مثل المكتب الاتحادي للاتصالات<sup>(88)</sup> مشاريع ملموسة لمكافحة "الكراهية عبر الإنترنت". وترتكز أنشطة دائرة مكافحة العنصرية في هذا المجال على الأهداف الثلاثة التالية: (1) تقديم الدعم للجهات الفاعلة، مثل مراكز الاستشارات، من خلال تقديم الدعم المالي لمكافحة العنصرية على الإنترنت؛ (2) العمل الموضوعي؛ (3) الإعلام والتوعية، بما في ذلك داخل الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة الاتحادية لمكافحة العنصرية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، المنصة الشبكية للإبلاغ عن خطاب الكراهية العنصري [www.reportonlinracism.ch](http://www.reportonlinracism.ch). ولهذه المنصة هدفان رئيسيان هما: أنها تسهل الإبلاغ عن مثل هذا الخطاب على شبكة الإنترنت وتعطي لمحة عامة أفضل عن طبيعة المشكلة ومداهما<sup>(89)</sup>.

51- وفي أعقاب مبادرة برلمانية<sup>(90)</sup>، يقوم المكتب الاتحادي للاتصالات حالياً بصياغة تقرير يبين التدابير والوسائل المتاحة لمكافحة خطاب الكراهية ويحدد أوجه القصور المحتملة<sup>(91)</sup>. وسيُنشر هذا التقرير في حزيران/يونيه 2023.

## -7 الأقلية

52- بموجب اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية، يعترف بأعضاء الجاليات اليهودية، النيش والسنتي/المانوش، فضلاً عن أعضاء الأقليات اللغوية القومية، كأقلية قومية سويسرية. وقدمت سويسرا تقريرها الخامس عن تنفيذ هذه الاتفاقية الإطارية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ويبين التقرير أن تطورات إيجابية حدثت في السنوات الأخيرة لصالح الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية ولصالح صون اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات<sup>(92)</sup>.

53- ففي عام 2016، نشر الاتحاد السويسري خطة عمل تغطي جميع مجالات حياة مجتمعات النيش والسنتي/المانوش والروما مثل مناطق الاستقبال والتعليم والقضايا الاجتماعية والثقافة والهوية. وفي سياق تحسين الظروف المعيشية للبدو الرحل وتعزيز ثقافة النيش والسنتي/المانوش والروما، تظل زيادة عدد مناطق العبور والإقامة مسألة حاسمة الأهمية للحفاظ على أسلوب حياة هذه المجتمعات<sup>(93)</sup>. ورغم الجهود التي تبذلها عدة كانتونات لإنشاء مناطق استقبال جديدة، لا تزال الحاجة إلى مثل هذه المناطق مرتفعة<sup>(94)</sup>. ويدعم الاتحاد مختلف المنظمات في مشاريعها للحفاظ على ثقافة ولغة المجتمعات المنكورة<sup>(95)</sup>.

54- وفي ميدان التعليم، يجب التصدي لتحديين: من ناحية، التوفيق بين الحق في التعليم والحق في ممارسة أسلوب الحياة التقليدي للرحل، ومن ناحية أخرى، إضفاء الطابع الموضوعي في تدريس تاريخ وثقافة أقليات النيش والسنتي/المانوش والروما. وفي المجتمعات المدرسية التي تضم أطفالاً من أسر غير مستقرة، هناك حاجة إلى توعية السلطات المدرسية بالاحتياجات المحددة لهؤلاء الطلاب. وقد تم تمويل عدة مشاريع في هذا المجال<sup>(96)</sup>.

55- ومنذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، دخل المرسوم المتعلق بتدابير تعزيز أمن الأقليات التي تحتاج إلى حماية خاصة حيز النفاذ<sup>(97)</sup>. وثمة حاجة إلى حماية خاصة إذا تعرضت الأقلية لخطر هجمات متصلة بالإرهاب أو التطرف العنيف الذي يتجاوز التهديد العام لبقية السكان<sup>(98)</sup>. وفي الأعوام 2020 و2021 و2022، دعم المكتب الاتحادي للشرطة ما مجموعه 27 مشروعاً يهدف إلى حماية الأقليات التي تحتاج إلى حماية خاصة<sup>(99)</sup>. وقد قدمت الجاليات اليهودية الغالبية العظمى من طلبات المساعدة المالية.

56- وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، اكتسبت مكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت أهمية في هذا المجال، لا سيما بسبب الزيادة في نظريات المؤامرة التي تنطوي على معاداة السامية. وتدعم دائرة مكافحة العنصرية العديد من مشاريع المجتمع المدني التي تكافح خطاب الكراهية على الإنترنت، أو تشرح ما يقال عن المؤامرات أو تتلقى بلاغات.

57- وفي عام 2017، قام الاتحاد والكانتونات والمدن والبلديات بوضع واعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة التعصب والتطرف العنيف<sup>(100)</sup>. وتستند خطة العمل الوطنية إلى نهج متعدد التخصصات وتنص على خمسة مجالات عمل: (1) المعرفة والخبرة، (2) التعاون والتنسيق، (3) مكافحة الأيديولوجيات والجماعات المتطرفة، (4) فك الارتباط وإعادة الإدماج، (5) التعاون الدولي. وتهدف بعض التدابير إلى مكافحة التمييز، وتسهم عدة مشاريع، مثل "حوارات الأديان" بين ممثلي مختلف الطوائف الدينية، في تنفيذها. وسيتم اعتماد خطة العمل الوطنية الثانية بشأن مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف في نهاية عام 2022 وستدخل حيز التنفيذ عام 2023.

## -8 الميل الجنسي والهوية الجنسانية

58- منذ 1 كانون الثاني/يناير 2022، أصبح لدى الأشخاص المتحولين جنسياً أو الأشخاص الذين يعانون من اختلاف في النمو الجنسي خيار تغيير المعلومات المتعلقة بجنسهم وأسمائهم الأولى في السجل

المدني بسرعة وسهولة<sup>(101)</sup>. ويسمح تعديل القانون الذي اعتمده البرلمان في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 الآن للأشخاص المعنيين بتعديل المؤشرات المتعلقة بالجنس والأسماء الأولى من خلال إعلان يقدم إلى مكتب السجل المدني، كجزء من إجراء بسيط وسريع. وليس العقم شرطاً أساسياً لذلك<sup>(102)</sup>. إذ يجوز لأي شخص لديه اقتناع حميم ودائم بأنه لا ينتمي إلى الجنس المسجل في السجل المدني أن يعلن ذلك<sup>(103)</sup>.

59- ويتيح تنقيح القانون المدني بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 الآن الزواج بين المثليين<sup>(104)</sup>. وقد اعتمد هذا التنقيح في تصويت أجري في 26 أيلول/سبتمبر 2021، ودخل حيز التنفيذ في 1 تموز/يوليه 2022. وبذلك، تتحقق المساواة بين الأزواج المثليين وغيرهم من الأزواج، مؤسسياً وقانونياً. ويُسمح للأزواج المثليين أيضاً تبني طفل بشكل مشترك. ويمكن للمثليات المتزوجات أيضاً الحصول على تبرع بالحيوانات المنوية وفقاً للشروط التي ينص عليها القانون السويسري.

60- ويوسع قانون اتحادي آخر مؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2018 نطاق حظر التمييز والتحرير على الكراهية ليشمل الحالات التي يحدث فيها على أساس التوجه الجنسي<sup>(105)</sup>. وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ في 1 تموز/يوليه 2020 بعد اعتماده في تصويت أجري في 9 شباط/فبراير 2020. ولدى جميع الكانتونات تقريباً تدابير ضد التمييز وضد مضايقة أطفال المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى وتشير إلى أن دروس التربية الجنسية تتناول أيضاً الموضوعات المتعلقة بهذه الفئات<sup>(106)</sup>. ويساعد ذلك على زيادة الوعي بين الأطفال والشباب في المدارس ومكافحة التمييز. وفي العديد من الكانتونات، يوجد قسم متخصص في هذا الموضوع، يقدم المشورة و/أو يطلق مشاريع محددة لإذكاء وعي السكان.

61- وفي الوقت نفسه، يعمل المكتب الاتحادي للتأمينات الاجتماعية من خلال المنصة الوطنية المسماة "الشباب ووسائل الإعلام"، التي تهدف إلى تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول لوسائل الإعلام الرقمية من قبل الأطفال والمراهقين. وتقدم المنصة المشورة والمعلومات بشأن تعزيز محو الأمية الإعلامية للأطفال وأولياء الأمور، ولكن أيضاً للمعلمين والمجموعات المهنية الأخرى ذات الصلة<sup>(107)</sup>. ويتعلق ذلك أيضاً بمواضيع خطاب الكراهية والتطرف والتمييز، بما في ذلك التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

## باء - الحق في الحياة وحظر الرق والتعذيب

### 1- مكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي

62- سويسرا بلد مقصد وعبور للاتجار بالبشر وتولي أهمية كبيرة لمكافحة هذه الجريمة. وفي عام 2016، وضعت خطة العمل الوطنية الثانية من قبل خبراء من الاتحاد والكانتونات والمنظمات الدولية والمدنية. وهي مصممة للفترة 2017-2020، وتحتوي على 28 تدبيراً مقسمة إلى أربع ركائز: (1) الوقاية، (2) الملاحقة الجنائية، (3) حماية الضحايا، (4) الشراكة.

63- ومنذ عام 2017، تمكنت سويسرا من إحراز تقدم كبير بفضل تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية: فقد تم تنفيذ أنشطة لزيادة الوعي بين المهنيين الصحيين والموظفين القنصلين ومفتشي العمل، وكذلك في أوساط القطاع الخاص وعامة الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، أعد تقرير عن الاتجار بالأطفال وحُسنّت الإحصاءات المتعلقة بمختلف أشكال الاستغلال. وفي مجال إنفاذ القانون، وضعت قائمة بالأخصائيين في مكافحة الاتجار بالبشر داخل قوات شرطة الكانتونات، ونُظمت عدة دورات تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ونُظمت تدريب لسلطات الهجرة، وحلت أوجه عدم اليقين القانونية فيما يتعلق بالإقامة وتقديم المساعدة للضحايا، وقُدّمت توصيات بشأن التمييز بين مساعدة الضحايا والمساعدة الاجتماعية<sup>(108)</sup>.

وأخيراً، نُفذت مشاريع مختلفة لتعزيز التعاون الدولي والمتعدد التخصصات، وأحرز تقدم في تطوير القانون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر<sup>(109)</sup>.

64- وأظهر تقييم ل خطة العمل الوطنية الثانية أن معظم التدابير قد نفذت بنجاح، وتمشياً مع المؤشرات المحددة أعلاه<sup>(110)</sup>. وأخذت خطة العمل الوطنية في الحسبان أساساً احتياجات الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة الاتجار بالبشر في سويسرا واتبعت توصيات الهيئات الدولية. بيد أن التقييم أظهر أيضاً أن ثمة حاجة إلى تنسيق أقوى على المستوى الاتحادي وأن إعداد خطة عمل وطنية جديدة أمر مرغوب فيه. وستعتمد خطة العمل الوطنية الثالثة خلال عام 2022<sup>(111)</sup>.

65- وفي السنوات الأخيرة، نفذت سويسرا عدداً من إجراءات التحري ضد مرتكبي الاتجار بالبشر. وخلال الفترة 2017-2020، تم التعرف في المتوسط سنوياً على 120 ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر والترويج للبقاء. وزاد تحديد هوية الضحايا الذين يُستغلون كعمال بفضل توعية مختلف الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية.

66- وبغية تحسين التعاون بين الشرطة والقضاء وسلطات الهجرة وخدمات دعم الضحايا، أنشأ العديد من الكانتونات آليات للتعاون. وتتخذ هذه الآليات شكل "موائد مستديرة"، تُحدد خلالها اختصاصات مختلف الدوائر والسلطات وأهدافها ومهامها المشتركة، وهي تتيح مواءمة النهج المتبع إزاء هذه المشكلة ووضع الحلول<sup>(112)</sup>.

67- ولمكافحة الاتجار بالبشر عبر الحدود مكافحة فعالة، تتعاون سويسرا تعاوناً وثيقاً مع اليوروبول والإنتربول. وعلى وجه الخصوص، تشارك سويسرا في منابر "الإطار الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة الأخطار الإجرامية" لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وقد شاركت في السنوات الأخيرة في العديد من "أيام العمل المشترك" لمكافحة الاتجار بالبشر والأطفال. وتهدف أيام العمل المشترك هذه إلى تحديد هوية الضحايا والجناة وزيادة الوعي بين الدوائر الإدارية المشاركة لمختلف الظواهر المتصلة بمجالات الجريمة هذه. وعلى الصعيد الوطني، قام المكتب الاتحادي للشرطة بتنسيق تدابير الرقابة خلال أيام العمل المشترك ونفذها بمشاركة مختلف الكانتونات والمدن والمكتب الاتحادي للجمارك وأمن الحدود<sup>(113)</sup>.

## 2- منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

68- يتولى المدعون العامون المستقلون، بصفتهم سلطات تحقيق، مسؤولية مقاضاة ومعاينة أفراد الشرطة الذين يرتكبون أخطاءً. ويجوز لضحايا عنف الشرطة تقديم شكوى مباشرة إلى الشرطة وطلب معالجة الحادث، أو تقديم شكوى مباشرة إلى مكتب المدعي العام المستقل عن السلطات<sup>(114)</sup>.

69- ويولى اهتمام كبير أيضاً لمنع عنف الشرطة. ويؤخذ هذا الجانب في الاعتبار بدءاً من مرحلة التوظيف. ويمثل العمل وفقاً لمبدأ التناسب موضوعاً هاماً ومركزياً خلال عامي التدريب الأساسي لقوات الشرطة في الكانتونات، ويتكرر هذا الموضوع في جميع الدورات العملية وفي التدريب أثناء الخدمة. وتُدمج المعارف والخبرات الملموسة المكتسبة من التدخلات في التدريب وتُطوّر العقيدة المتعلقة بهذا الموضوع على هذا الأساس. ويركز المكتب الاتحادي للجمارك وأمن الحدود أيضاً تركيزاً خاصاً على احترام التناسب في استخدام الإكراه وغيره من تدابير الشرطة في تدريباته. وهو يسجل داخلياً جميع الحوادث التي يتناولها قانون العقوبات أو القانون التأديبي فيما يتعلق بعمليات تفتيش الأشخاص. وإذا تبين أن الموظفين ارتكبوا في هذه المناسبة أفعالاً يعاقب عليها القانون، تُقدّم شكوى جنائية لدى السلطات المختصة<sup>(115)</sup>.

70- ومنذ عام 2012، تتحقق اللجنة الوطنية لمنع التعذيب، وهي لجنة مستقلة، من الاستخدام المتناسب للإكراه أثناء الإعادة القسرية للأشخاص عن طريق الجو. وتراقب اللجنة أيضاً، كجزء من ولايتها، الإشراف الطبي، ومعاملة الأشخاص الضعفاء بوجه خاص، بمن فيهم الأسر التي لديها أطفال، ونوعية المعلومات المقدمة إلى الأشخاص المعنيين، وتقييمها في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتُدرج جميع الملاحظات والتوصيات الناتجة عن مراقبة عمليات الترحيل هذه في تقرير سنوي يُنشر ويُناقش بانتظام مع السلطات المشاركة في إطار حوار تقني مؤسسي. ويقوم حالياً مؤتمر قادة شرطة الكانتونات في سويسرا، استناداً إلى توصيات اللجنة الوطنية لمنع التعذيب، بوضع توصيات للشرطة بشأن هذا الموضوع في شكل دراسة استقصائية عن أفضل الممارسات.

71- وتجري حالياً دراسة أو تطبيق عدة مشاريع في الكانتونات من أجل تعزيز القدرة الاستيعابية للسجون السويسرية<sup>(116)</sup>. وبعد تنفيذ هذه المشاريع الجديدة، ينبغي أن تحل مشكلة اكتظاظ السجون في بعض الكانتونات. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية الصحية في السجون، يجري أيضاً تنفيذ مشاريع لإنشاء هياكل لأغراض أكثر تحديداً بهدف تقديم الرعاية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية والمحكوم عليهم بتدبير علاجي مؤسسي على وجه الخصوص<sup>(117)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المركز السويسري للخبرات في مجال تنفيذ العقوبات الجنائية على تحقيق التوافق في ممارسات القطاع الصحي<sup>(118)</sup>.

72- وفيما يتعلق باحتجاز القصر السابق للمحاكمة، تتيح الغالبية العظمى من المؤسسات المعنية للقصر ما لا يقل عن ثماني ساعات يومياً خارج زنازينهم، بينها ساعتان في الهواء الطلق. وفي المؤسسات المتبقية، تُتخذ خطوات للإغلاق النهائي للأماكن غير المستوفية للمعايير أو لتكييف الهياكل معمارياً وتزويدها بعدد كاف من الموظفين<sup>(119)</sup>.

73- وينص قانون العقوبات السويسري على الفصل في السجون بين مختلف فئات المحتجزين (الرجال والنساء أو البالغين والأحداث)<sup>(120)</sup>. ولذلك، فإن القاعدة هي أن يكون هناك مؤسسات محددة لتنفيذ العقوبات أو أقسام منفصلة للإناث أو القصر<sup>(121)</sup>. وفي حالات استثنائية، على سبيل المثال في الهياكل الصغيرة، يمكن، بعد تقييم المصالح على أساس كل حالة على حدة، قبول التعايش، لفترة قصيرة من الزمن، لأسباب اجتماعية، مثل عدم ترك الشخص بمفرده في قسم معزول بعينه<sup>(122)</sup>.

## جيم - إقامة العدل والمحاكمة العادلة

74- في شباط/فبراير 2020، اعتمد المجلس الاتحادي الرسالة المتعلقة بمراجعة قانون الإجراءات المدنية. ولتيسير الوصول إلى المحاكم، يقترح المجلس الاتحادي تخفيض مبلغ الرسوم القضائية الذي يدفع مسبقاً وتعديل الأحكام المتعلقة بتسوية الرسوم القضائية في نهاية الإجراءات، بحيث تتحمل الدولة، في حالة إعسار الطرف الفاشل، احتمال استرداد المبالغ المدفوعة مسبقاً. وتجري حالياً مناقشة المشروع في البرلمان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، قدم المجلس الاتحادي أيضاً مشروعاً إلى البرلمان لتعزيز أدوات العمل الجماعي. والهدف من ذلك هو تطوير عمل المنظمات بموجب القانون الحالي وإيجاد إمكانية لتأكيد الحق في جبر الضرر<sup>(123)</sup>.

75- ودخلت اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي حيز النفاذ بالنسبة لسويسرا في 1 تموز/يوليه 2021. وفي التاريخ نفسه، دخلت عدة تقيحات تشريعية حيز النفاذ في سويسرا، مما جعل السفر لغرض المشاركة في أعمال إرهابية وتمويل هذا السفر أمراً يعاقب عليه<sup>(124)</sup>. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز اختصاصات مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال، وهو وحدة الاستخبارات المالية السويسرية،

في سياق التعاون الدولي مع نظرائه الأجانب، سواء في مجالي مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب<sup>(125)</sup>.

76- وأخيراً، اعتمد البرلمان في آذار/مارس 2021 تنقيحاً لقانون غسل الأموال وقوانين أخرى بما في ذلك القانون المدني، بهدف تعزيز التدابير الوقائية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقق من هوية صاحب الحق الاقتصادي وتحديث بيانات العملاء. وتحسن هذه التنقيحات، في جملة أمور، شفافية الجمعيات التي تشكل خطراً متزايداً فيما يتعلق بتمويل الإرهاب<sup>(126)</sup>. ومن المتوقع أن تدخل هذه التدابير الجديدة، بما في ذلك الأحكام التنفيذية اللازمة، حيز النفاذ بحلول نهاية عام 2022<sup>(127)</sup>.

## دال - الحق في التماس اللجوء

77- تنفذ سويسرا بالكامل اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين في تشريعاتها وممارساتها، وتمنح اللاجئين الحماية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية<sup>(128)</sup> بل وتتجاوزها في بعض الأحيان<sup>(129)</sup>.

78- وأجرت سويسرا إعادة هيكلة لنظام اللجوء الخاص بها، ودخلت أحكامه حيز التنفيذ في 1 آذار/مارس 2019. والهدف من إعادة الهيكلة هو تسريع إجراءات اللجوء، مما يسمح بإدماج أسرع للاجئين المعترف بهم والأشخاص المقبولين مؤقتاً والعودة الأسرع للأشخاص الذين لا يحتاجون إلى حماية سويسرا<sup>(130)</sup>. وسيتم الانتهاء من غالبية الإجراءات بموجب النظام الجديد في غضون 140 يوماً. ولا يؤرّع طالبو اللجوء بين الكانتونات إلا إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التوضيحات، مما يطيل أمد الإجراء، أو بعد أن يكونوا قد تلقوا بالفعل قراراً بقبول طلب لجوئهم.

79- ومن أجل تنفيذ الإجراء المعجل الجديد بشكل صحيح وعادل وفقاً لسيادة القانون، يحق لطالبي اللجوء منذ البداية الحصول على مشورة قانونية وتمثيل قانوني مستقلين ومجانيين. ويبلغهم الممثل القانوني بفرص نجاح طلب اللجوء، ويرافقهم أثناء المقابلة المتعلقة بإجراء دبلن وأثناء جلسة الاستماع بشأن أسباب اللجوء، ويتخذ موقفاً بشأن مشاريع قرارات أمانة الدولة للهجرة ويصوغ استئنافاً إذا لزم الأمر. وإذا تمت معالجة طلب اللجوء بموجب الإجراء الموسع بسبب تعقيده أو بسبب خصوصيات الحالة، يُحال الشخص إلى كانتون ما يتولى متابعة إقامته والإشراف عليه. وبالنسبة للمراحل الحاسمة من الإجراء، يجوز لطالبي اللجوء أن يقدم بطلب مجاني إلى مكتب المشورة القانونية المعتمد الذي يعمل في الكانتون.

80- ولدى جميع المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء أيضاً نظام داخلي لإدارة الشكاوى<sup>(131)</sup>. ويُبلّغ ملتسمو اللجوء بمختلف إمكانات الاستئناف من خلال جلسات إعلامية وجداول إبلاغ. وتعكف أمانة شؤون اللاجئين حالياً، كجزء من مشروع تجريبي، على دراسة إنشاء مكتب إعلامي يمكن لملتسمي اللجوء اللجوء إليه لتقديم شكاوى تتعلق بالإقامة والإشراف والأمن في هذه المراكز.

81- وقد أظهر تقييم الإجراءات الجديدة من قبل خبراء خارجيين أن الإجراءات المعجلة أثبتت جدارتها ويجري تطبيقها بشكل صحيح مع احترام سيادة القانون<sup>(132)</sup>. ويعرف طالبو اللجوء بسرعة أكبر بكثير من ذي قبل ما إذا كانوا سيحصلون على الحماية أو ما إذا كان ينبغي عليهم مغادرة سويسرا. ويعتبر تنفيذ الحماية القانونية أمراً جيداً أيضاً<sup>(133)</sup>.

82- وفي ضوء الإجراءات الجديدة المتسارعة، زاد الاتحاد أيضاً من قدرته على الإيواء، فبات لديه الآن حوالي 5000 مكان في المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء، حيث يقيم طالبو اللجوء لمدة أقصاها 140 يوماً اعتباراً من تقديم طلب لجوئهم، قبل توزيعهم على الكانتونات والبلديات التي تتولى متابعة إقامتهم والإشراف عليهم. وعلاوة على ذلك، تستخدم أمانة الدولة للهجرة موارد الموظفين وقدرات الإيواء بما يضمن

سير إجراءات اللجوء في المراكز الاتحادية لطالبي اللجوء، حتى في حالة حدوث زيادة<sup>(134)</sup>. ويجب أن تستوفي جميع مراكز اللجوء المعايير الاتحادية الموحدة<sup>(135)</sup>. ويشمل ذلك قواعد محددة لحماية الأسر والقصر غير المصحوبين بذويهم والأشخاص الضعفاء. وكجزء من إدارة جودة الإقامة، يُراقب الامتثال للمعايير بانتظام.

83- ويتمشى التتقيح المذكور أعلاه لقانون اللجوء مع توصيات المنظمة السويسرية لمساعدة اللاجئين فيما يتعلق بالقصر غير المصحوبين<sup>(136)</sup>. فعلى سبيل المثال، يضمن التتقيح التمثيل القانوني في جميع مراحل الإجراء فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم الأساسي<sup>(137)</sup>. وتؤخذ الاحتياجات المحددة لطالبي اللجوء القصر غير المصحوبين ومصالح الطفل الفضلى في الاعتبار بشكل منهجي منذ بداية إجراءات اللجوء<sup>(138)</sup>. ويخضع سكن طالبي اللجوء القصر غير المصحوبين في مراكز الاتحاد للمبادئ التوجيهية الملزمة الواردة في دليل شامل لإدارة بشأن رعاية طالبي اللجوء القصر غير المصحوبين، وُضع في عام 2020.

84- ومنذ التتقيح المذكور، بات لطالبي اللجوء القصر غير المصحوبين ممثل قانوني يعين في بداية إقامتهم في مركز اتحادي لطالبي اللجوء. كما يؤدي هذا الشخص، بوصفه شخصاً محل ثقة، مهمة الدفاع عن مصالح القاصر وضمان رفاهه. ويودع طالبو اللجوء القصر غير المصحوبين في هياكل منفصلة ويستقيدون من تأطير اجتماعي - تربوي منفصل يتمشى مع أعمارهم. وبعد نقل القاصر إلى أحد الكانتونات، تتخذ سلطات الكانتونات المعنية بحماية القصر تدبيراً للوصاية وتوفر الرعاية والإقامة المناسبين لسن القاصر<sup>(139)</sup>.

85- وفي حالة رفض طلب اللجوء واتخاذ قرار بترحيل طالب اللجوء من سويسرا،<sup>(140)</sup> تضمن أمانة الدولة للهجرة توضيح الحقائق بشكل كامل وصحيح. وتتعلق هذه التحريات بالحالة العامة لحقوق الإنسان والحالة السياسية في البلد الأصلي أو بلد المنشأ، فضلاً عن حالة التهديد الملموسة التي يتعرض لها صاحب الشكوى<sup>(141)</sup>. وتحدد أمانة الدولة للهجرة ما إذا كان أمر ترحيل شخص ما قانونياً وممكناً وقابلًا للتنفيذ بشكل معقول<sup>(142)</sup>. وإذا لم يستوف الأمر أحد هذه الشروط الثلاثة للإنفاذ، يصدر أمر بقبول الشخص مؤقتاً<sup>(143)</sup>. وإذا كان أمر الإبعاد يشمل أطفالاً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لرفاه الطفل<sup>(144)</sup>.

86- والوصول إلى إجراء إداري للاعتراف بوضع انعدام الجنسية مكفول لأي شخص يطلبه. وتعالج طلبات الاعتراف بحالات انعدام الجنسية وفقاً للاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، حتى في غياب تشريعات وطنية محددة لمعالجة هذه الطلبات<sup>(145)</sup>. وتعكف أمانة الدولة للهجرة حالياً على دراسة إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات الاعتراف بانعدام الجنسية كجزء من وضع مفهوم معياري يشمل الكانتونات<sup>(146)</sup>.

## هاء - حرية الفكر والوجدان والدين والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

87- في أوائل عام 2021، طلبت اللجنة الاتحادية لمكافحة العنصرية إجراء تحليل للسوابق القضائية بشأن القانون الجنائي ضد التمييز والتحرير على الكراهية وإنكار وقوع محرقة اليهود أو التقليل من حجمها<sup>(147)</sup>. وخلصت اللجنة إلى أن تطبيق هذا المعيار لم يطرح أي صعوبات كبيرة، بل على العكس من ذلك أدى إلى نشوء سوابق قضائية راسخة ومتسقة<sup>(148)</sup>. غير أنها شددت على ضرورة توضيح مسألتي المسؤولية الجنائية والولاية القضائية الإقليمية في حالات خطاب الكراهية العنصرية في وسائل التواصل الاجتماعي<sup>(149)</sup>.

88- وينعكس التزام سويسرا بمنع الفظائع على الصعيد الوطني في دورها النشط في التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود<sup>(150)</sup>. ويرتبط عمل وزارة الخارجية الاتحادية في هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية الاتحادية لمكافحة العنصرية والتمييز. وفي آذار/مارس 2022، اعتمد اقتراحان برلمانيان<sup>(151)</sup> يدعوان إلى إنشاء موقع تذكاري في سويسرا لضحايا النازية. وينبغي استخدام هذا الموقع لأغراض التثقيف والتوعية والوقاية، لأن دراسة الماضي تسهم في اتباع نهج مدروس لإزاء تحديات الحاضر والمستقبل، مثل معاملة الأقليات أو حقوق الإنسان أو العنصرية أو الديمقراطية أو حرية الصحافة والرأي. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم سويسرا بمواصلة تطوير المواد التعليمية المتعلقة بمحرقة اليهود، مع التركيز على الضحايا الذين لم يُشر إليهم إلا قليلاً حتى الآن، مثل الروما والسنتي/المانوش<sup>(152)</sup>.

89- ويجري الحوار بين الطوائف الدينية والدولة بأشكال مختلفة، غالباً ما تكون مؤسسية، في الكانتونات وعلى المستوى المحلي. وقد أنشأ العديد من الكانتونات منابر أو منتديات للحوار بين الأديان وتُنظّم لقاءات بشكل دوري. واتخذت بعض الكانتونات خطوات لإنشاء الوعي لدى جمهور أوسع. وتؤدي الأقسام المتخصصة بالمسائل الدينية التابعة للسلطات دوراً هاماً في هذا الصدد. وهي تضطلع بدور المحاورين في القضايا المتعلقة بالدين، وتعزز إمكانات اندماج الطوائف الدينية وتخلق مناخاً من الثقة<sup>(153)</sup>.

## واو - العمل

90- يحدد الاتحاد السويسري، بوصفه رب عمل، أرقاماً مستهدفة لكل هيئة تشريعية من أجل توزيع النساء والرجال بوجه عام وعلى المستوى الإداري. وثمة أرقام مستهدفة أيضاً للشركات الاتحادية. ولدى المكتب الاتحادي للمساواة بين الجنسين أيضاً ميزانية سنوية يحددها البرلمان لدعم المنظمات غير الربحية في مشاريعها الرامية إلى تحقيق المساواة في الحياة العملية<sup>(154)</sup>.

91- ويتضمن ترتيب أولويات الدعم المالي الصادر عن وزارة الداخلية الاتحادية حتى عام 2024، وبشكل صريح، أحكاماً لتعزيز تنفيذ تدابير المساواة. ولذلك، فإن الأمر يتعلق بزيادة الاستحقاقات والمنتجات التي تسهم في تحقيق المساواة في الأجر بين المرأة والرجل وفي التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في المهن التي تعاني من نقص العمالة الماهرة<sup>(155)</sup>.

92- وقد رُفضت في السنوات الأخيرة جميع التدخلات البرلمانية الرامية إلى اتخاذ تدابير ملزمة لتعزيز تمثيل المرأة في المجلس الوطني. غير أن الانتخابات الأخيرة للمجلس الوطني أظهرت أن تمثيل المرأة أخذ في التحسن حتى بدون تلك التدخلات<sup>(156)</sup>. وسيواصل المجلس الاتحادي جهوده لزيادة الوعي بين الجهات الفاعلة السياسية بمسألة التمثيل الناقص للمرأة من خلال التعميم الذي يوزعه على سلطات الكانتونات، والذي من المتوقع اعتماده في خريف عام 2022<sup>(157)</sup>.

93- ومنذ 1 تموز/يوليه 2020، بات يجب على أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص الذين يوظفون ما لا يقل عن 100 شخص إجراء تحليلات منتظمة تتعلق بالمساواة في الأجر. ويتحقق طرف ثالث من حسن سير هذه التحليلات ويبلغ الموظفين بنتائجها، وفي حالة الشركات المدرجة في البورصة، يبلغ المساهمون بهذه النتائج. ويعفى أرباب العمل الذين يثبت هذا التحليل أنهم يحترمون المساواة في الأجر، من الخضوع لعمليات تحقق أخرى<sup>(158)</sup>.



94- منذ عام 2011، تجري الإدارة الاتحادية السويسرية، بصفتها صاحب عمل، هذه التحليلات المنتظمة للتحقق من المساواة في الأجور. وحتى الآن، لم يعثر على أي دليل على تمييز في الأجور بين الرجال والنساء في الإدارات الاتحادية.

95- وفي 1 كانون الثاني/يناير 2021، اعتُمدت إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين في سويسرا. ويمكن للآباء الحصول على إجازة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين في غضون ستة أشهر من ولادة طفلهم<sup>(159)</sup>.

96- ويشجع الاتحاد على إنشاء أماكن لرعاية الأطفال خارج نطاق الأسرة كجزء من برنامج تشجيعي محدود زمنياً<sup>(160)</sup>. وثمة مبادرة برلمانية معروضة حالياً تدعو إلى الاستعاضة عن هذا البرنامج بدعم مستدام<sup>(161)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، منذ عام 2018، يدعم الاتحاد الكانتونات والبلديات التي تزيد من دعمها لرعاية الأطفال خارج أسرهم من أجل تقليل التكاليف التي يتكبدها الآباء والأمهات على رعايتهم ودعمها للمشاريع التي تكيف العرض بشكل أفضل مع احتياجات الآباء والأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الضريبة الاتحادية المباشرة، سيزداد خصم نفقات رعاية طرف ثالث للأطفال من 100 10 إلى 25 000 فرنك سويسري لكل طفل سنوياً اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

## زاي - المستوى المعيشي اللائق

97- في الفترة من عام 2014 إلى عام 2018، شارك الاتحاد في البرنامج الوطني لمكافحة الفقر لدعم الكانتونات والبلديات في عملها من خلال توفير المعارف وتسهيل التنسيق وتبادل الخبرات ودعم المشاريع وإصدار التوصيات. وكان تقييم البرنامج إيجابياً. ولذلك، قررت الحكومة مواصلة التزامها هذا في إطار المنبر الوطني لمكافحة الفقر للفترة 2019-2024 الذي يدعم، اعتباراً من عام 2022، تنفيذ توصيات البرنامج ويعمق عمله في بعض المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك فقر الأسر<sup>(162)</sup>.

98- وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت آلية لرصد الفقر. وستعمل هذه الآلية، اعتباراً من عام 2022، ويدورات من خمس سنوات، على رصد تطور الفقر في سويسرا وتنفيذ استراتيجيات مختلف الجهات الفاعلة. وستساعد المعارف المكتسبة في هذا الصدد في توجيه السياسات العامة بشأن الوقاية. ويجب تقديم تقرير الرصد الأول بحلول نهاية عام 2025. وتتعاون الكانتونات بنشاط في المنبر الوطني لمكافحة الفقر وفي وضع آلية رصد الفقر موضع التنفيذ<sup>(163)</sup>.

99- وتمثل المعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي أولوية هامة من أولويات السياسة الخارجية لسويسرا. وتسهم سويسرا، من خلال تعاونها الدولي، في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويستند التعاون الدولي لسويسرا إلى ثلاث ركائز: المعونة الإنسانية، والتعاون الإنمائي، وتعزيز السلام والأمن البشري. وحُدّدت أهداف التعاون الدولي السويسري في استراتيجية التعاون الدولي 2021-2024، التي خصص فيها المجلس الاتحادي والبرلمان خمسة ائتمانات إطارية يبلغ مجموعها 11,25 مليار فرنك سويسري لتنفيذها<sup>(164)</sup>.

100- وبلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي 0,51 في المائة عام 2021<sup>(165)</sup>، مما وضع سويسرا في المرتبة الثامنة من التصنيف الدولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتقر سويسرا بالهدف المتفق عليه من قبل الأمم المتحدة والمتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي وتدعمه بوصفه معياراً غير ملزم طويل الأجل<sup>(166)</sup>. والأمر متروك للبرلمان لتحديد اعتمادات الالتزام، وهي على التوالي الميزانيات السنوية للتعاون الدولي السويسري.

101- وعلى أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تلتزم سويسرا بتجميد الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع ومصادرتها وإعادتها إلى الأوطان المعنية. وتبين تجربة سويسرا أن هذا الإطار القانوني أثبت جدواه وأنه مناسب لتحقيق نتائج ملموسة<sup>(167)</sup>. وعلى الصعيد الدولي، تشارك سويسرا أيضاً في مجال رد الأصول وتنظم اجتماعات دورية للخبراء، وحلقات لوزان الدراسية، من أجل المساهمة في نقل المعارف وتعزيز التعاون الدولي<sup>(168)</sup>.

## حاء - حقوق الإنسان والقطاع الخاص

102- يتوقع المجلس الاتحادي من الشركات التي تعمل في سويسرا أو التي يقع مقرها فيها أن تحترم حقوق الإنسان في جميع أنشطتها، بغض النظر عن المكان الذي تعمل فيه. وهذا التوقع مكرس في خطة العمل الوطنية السويسرية لعام 2016 لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفي نسخة منقحة عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، نُقحت خطة العمل بشأن "المسؤولية الاجتماعية للشركات" في عام 2020. وهي تركز على تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية المعقولة لجميع القطاعات ولقطاعات محددة، مثل المعادن والزراعة والمنسوجات والتمويل<sup>(169)</sup>.

103- وتتوقع سويسرا من الشركات العاملة في مناطق النزاع أن تبذل العناية الواجبة مع مراعاة الظروف المحلية. ومن أجل دعم الشركات السويسرية في عملية العناية المعقولة في مجال حقوق الإنسان، تعمل الإدارة الاتحادية على إنكفاء الوعي وتدريب الشركات على إجراءات العناية الواجبة، وتنظيم مناسبات لأصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز تعاونها مع السفارات السويسرية في الخارج، ودعم وضع أدلة محددة<sup>(170)</sup>.

104- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رُفضت المبادرة الشعبية المعنونة "الأعمال التجارية المسؤولة - من أجل حماية الناس والبيئة" في تصويت شعبي. ولذلك فإن المشروع المضاد غير المباشر في البرلمان هو الذي سينطبق<sup>(171)</sup>. وتقدم الأحكام الجديدة لقانون الالتزامات، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2022، ميزتين جديدتين. فمن ناحية، يتعين على الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة أن تقدم تقارير عن المعلومات غير المالية<sup>(172)</sup>، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بقضايا العمل وحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، يقع على عاتقها واجب بذل العناية المعقولة والإبلاغ عن المعادن المستخرجة من مناطق نزاع<sup>(173)</sup>، بما في ذلك الإبلاغ عن العمل القسري وعمل الأطفال. وسيتعين على الشركات تطبيق الأحكام لأول مرة في السنة المالية 2023 ونشر تقاريرها الأولى في عام 2024.

## رابعاً - ملاحظات ختامية

105- إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يكتسبان أهمية قصوى بالنسبة لسويسرا، سواء في السياسة الخارجية أو الداخلية. وحقوق الإنسان والحريات الأساسية مكرسة في الدستور السويسري. وفي الوقت نفسه، يكلف الدستور السلطات بتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تؤكد سويسرا من جديد أهمية الاستعراض الدوري الشامل في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، استناداً إلى نهج الحوار بين الدول. وبالنسبة لسويسرا أيضاً، فإن الاستعراض الدوري الشامل هو أساس ما حدث من تطورات إيجابية، كما أظهر هذا التقرير.

106- وبينما يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن تطورات حقوق الإنسان في سويسرا في السنوات الأخيرة، فمن الواضح أن القائمة ليست شاملة، لأن العرض الكامل سيتجاوز بكثير نطاق هذا التقرير. وتماشياً مع

التقاليد السويسرية العريقة في مجال حقوق الإنسان، تأخذ سويسرا على محمل الجد الدور التوجيهي الذي تعطيه معايير حقوق الإنسان لعمل الدولة وتعتبرها أساسية لديمقراطية غنية وفعالة. وتعلق سويسرا أهمية كبيرة لتحقيق مستوى عالٍ من حماية حقوق الإنسان، يكفله عملياً الفصل الفعال بين السلطات والمحاكم المستقلة. وفي الوقت نفسه، تتطلب حماية حقوق الإنسان تطويراً مستمراً من أجل مواكبة تطور المجتمع والواقع القائم، وهو ما أظهرته جائحة كوفيد-19 بشكل خاص. وبطبيعة الحال، يفتح ذلك الباب أمام تحديات واتجاهات جديدة قد تتعارض مع الأعمال الفعلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في سويسرا. ولذلك، تغتنم سويسرا فرصة هذا التقرير لتؤكد من جديد التزامها بحقوق الإنسان وتتنظر إلى الاستعراض المقبل الخاص بها بروح من الحوار المفتوح.

## المرفقات

المرفق الأول قائمة المختصرات

المرفق الثاني: التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري (2017) لسويسرا: حالة التنفيذ

### Notes

- <sup>1</sup> Sur les 261 recommandations reçues lors du troisième cycle de l'EPU, la Suisse en a acceptées 160.
- <sup>2</sup> Cf. **Recommandations 146.1 à 146.6.**
- <sup>3</sup> «Kerngruppe internationale Menschenrechtspolitik» (KIM). Le groupe est coordonné par la Division Paix et droits de l'homme du Département fédéral des affaires étrangères (DFAE).
- <sup>4</sup> Cf. **Recommandations 146.20, 146.21 et 147.27.**
- <sup>5</sup> Cf. **Recommandations 146.7 à 146.10.**
- <sup>6</sup> Sur la base d'une étude du Centre de compétence pour les droits humains (CSDH), les services concernés ont décidé, en décembre 2016, de mettre en place un mécanisme qui assure une meilleure coordination de leurs tâches en lien avec ces procédures. Ce mécanisme s'applique aux procédures de rapports nationaux présentés aux comités d'experts de l'ONU et du Conseil de l'Europe ainsi qu'à l'EPU.
- <sup>7</sup> Cf. **Recommandations 146.11 à 146.14.**
- <sup>8</sup> Cf. **Recommandations 147.5 à 147.9, 147.11 à 147.22.**
- <sup>9</sup> Cf. **Recommandations 147.17 à 147.22.**
- <sup>10</sup> Cela signifie qu'elle pourra définir ses propres activités dans le cadre de son mandat et réagir rapidement aux développements qui se présentent. Son indépendance lui permettra de coopérer avec les autorités gouvernementales à tous les niveaux, avec les organisations non gouvernementales, le secteur privé, la recherche et les organisations internationales afin de soutenir leurs activités en matière de droits de l'homme.
- <sup>11</sup> Cf. **Recommandations 147.11, 147.17 et 147.24.**
- <sup>12</sup> Art. 139, al. 3, art. 193, al. 4 et art. 194, al. 2 de la Constitution (Cst.).
- <sup>13</sup> La question de la compatibilité d'une initiative populaire avec les engagements internationaux de la Suisse est d'abord examinée par le Conseil fédéral et le Parlement. Le résultat de cet examen est présenté dans le message du Conseil fédéral à l'attention du Parlement, avec la recommandation d'accepter ou de rejeter l'initiative populaire concernée. Le cas échéant, la question de la compatibilité avec le droit international est également traitée dans les explications du Conseil fédéral qui sont envoyées avant chaque votation à tout citoyen suisse en âge de voter. ; Cf. **Recommandations 146.15, 146.18 et 146.19.**
- <sup>14</sup> Cf. **Recommandation 146.17.**
- <sup>15</sup> Cf. **Recommandations 146.16.**
- <sup>16</sup> La candidature pour le Sous-comité pour la prévention de la torture du Protocole facultatif à la Convention contre la torture et la candidature pour le Comité des droits des personnes handicapées.
- <sup>17</sup> Cf. **Recommandation 147.23.**
- <sup>18</sup> Art. 54, al. 2, Cst.
- <sup>19</sup> Disponible sur : <https://www.eda.admin.ch/eda/fr/dfae/dfae/publikationen/alle-publikationen.html/content/publikationen/fr/eda/schweizer-aussenpolitik/Aussenpolitische-Strategie-2020-2023.html>
- <sup>20</sup> Pour agir avec efficacité, la Suisse dispose de divers instruments dont elle peut se servir de manière flexible, aux niveaux tant bilatéral que multilatéral. Il s'agit entre autres des activités des représentations suisses à l'étranger, des dialogues sur les droits de l'homme, d'initiatives menées dans le cadre de l'ONU, ainsi que du soutien à des projets et des initiatives de la société civile. La Suisse

accorde une importance particulière aux initiatives multipartites favorisant la recherche de solutions pragmatiques et le dialogue dans la promotion et la défense des droits de l'homme. Depuis le 1er avril 2002, la Suisse a transmis une invitation permanente à toutes les procédures spéciales thématiques à mener une visite en Suisse. Elle a ainsi reçu la visite du Rapporteur spécial sur le droit au développement en 2019 et du groupe de travail d'experts sur les personnes d'ascendance africaine en 2021.

- <sup>21</sup> Disponible sur : <https://www.news.admin.ch/news/message/attachments/67115.pdf>
- <sup>22</sup> Art. 35 Cst.
- <sup>23</sup> Le CSDH ne recommande pas de créer une loi générale contre la discrimination. Les problématiques de discrimination sont très différentes. C'est pourquoi il serait délicat de créer une loi propre à toutes les couvrir. En outre, une loi générale contre la discrimination pourrait remettre les acquis en question et affaiblir le monitoring, les conseils et le soutien établis dans ces domaines. ; voir « Étude sur l'accès à la justice en cas de discrimination » du CSDH, disponible sur : <https://www.skmr.ch/frz/domaines/genre/publications/etude-discrimination.html>
- <sup>24</sup> Cf. **Recommandation 146.27.**
- <sup>25</sup> Par le biais de la stratégie pour l'égalité 2030 et de son plan d'action, la Suisse contribue également à la mise en œuvre de l'Objectif de développement durable (ODD) 5. Voir le rapport du Conseil fédéral, *La mise en œuvre de l'Agenda 2030 pour le développement durable : rapport national de la Suisse 2022*, p. 24 et suivantes. ; cf. **Recommandations 146.29 et 147.47.**
- <sup>26</sup> Cf. **Recommandations 146.85, 146.86 et 146.87.**
- <sup>27</sup> Disponible sur : <https://www.egalite2030.ch/fr/plan-d-action/> ; Le plan d'action sera actualisé en principe deux fois par années. Un bilan intermédiaire de la Stratégie Egalité 2030 sera réalisé d'ici fin 2025.
- <sup>28</sup> PAN CI disponible sur : <https://www.ebg.admin.ch/ebg/fr/home/themes/violence-domestique/coordination-et-reseautage.html> ; cf. **Recommandations 146.76 à 146.79, 146.81 et 146.82.**
- <sup>29</sup> Cf. **Recommandations 146.55 et 146.80.**
- <sup>30</sup> Art. 28c du Code civil (CC), art. 55a du Code pénal (CP) et 46b du Code pénal militaire (CPM).
- <sup>31</sup> Art. 28b al. 3bis CC ; Une évaluation du droit existant avait montré que l'information insuffisante ou l'implication d'autres autorités dans les cas de violence domestique, qui sont souvent liés à une situation conflictuelle complexe, était due à une lacune spécifique du droit en vigueur. Désormais, le tribunal qui ordonne une mesure pour cause de violence, de menaces ou de harcèlement doit communiquer sa décision à d'autres autorités, notamment à l'autorité de protection de l'enfant et de l'adulte compétente, si cela paraît nécessaire à l'accomplissement de leur tâche ou à la protection du requérant.
- <sup>32</sup> En outre, toutes les procédures et décisions relatives à la violence, aux menaces et au harcèlement au sens des dispositions susmentionnées sont désormais gratuites pour la victime (art. 114 let. f. et art. 115 du Code de procédure civile (CPC)).
- <sup>33</sup> cf. p.ex. : Motion Herzog (20.4463), « Mise en place de permanences destinées aux personnes concernées par des actes de violence, comme le prévoit la convention d'Istanbul ».
- <sup>34</sup> Comme première étape, la Conférence des directrices et directeurs cantonaux des affaires sociales (CDAS) avait déjà adapté son site internet en 2019 et l'avait développé dans ce champ thématique. L'élaboration de possibilités de mise en œuvre d'un numéro de téléphone national est en cours au niveau technique. Des variantes seront prochainement présentées dans le processus politique. ; cf. **Recommandation 146.68.**
- <sup>35</sup> Cf. **Recommandations 146.79 et 146.81.**
- <sup>36</sup> Numéro de téléphone : 0840 212 212 (alternativement, en ligne sur <https://www.act212.ch/fr/hotlinenational>)
- <sup>37</sup> La Confédération a alloué plus de 200'000 francs depuis 2017 à ACT212 pour soutenir la ligne d'appel national. Le « Bureau national d'enregistrement des déclarations contre la traite des êtres humains et l'exploitation » est employé par l'organisation non gouvernementale ACT212 et soutenue, entre autres, par les autorités fédérales. Les signalements qui y sont reçus (de manière anonyme) sont évalués par les expert(e)s de l'organisation et puis transmis aux services administratifs, aux unités spécialisées de la police et aux autres organismes compétents. Les personnes concernées sont mises en réseau avec les services de soutien appropriés. ; cf. **Recommandation 147.49.**
- <sup>38</sup> Art. 124 CP.
- <sup>39</sup> La Confédération a lancé en 2016 le Réseau suisse contre l'excision des jeunes filles <https://www.excision.ch/> et soutient depuis lors ses activités d'information, de conseil et de prévention auprès des communautés de migrants concernées et des groupes professionnels pertinents ; Cf. **Recommandations 146.83 et 146.84.**
- <sup>40</sup> La part élevée des transferts dans les dépenses fédérales limite en principe fortement la possibilité d'une répartition des ressources budgétaires en fonction du sexe. Pour les cantons, les villes et les communes, ainsi que pour les tiers, la charge de travail liée aux relevés serait disproportionnée si une approche de budgétisation sensible au genre était mise en œuvre de manière appropriée.

- <sup>41</sup> Dans ce contexte, le Bureau fédéral de l'égalité entre femmes et hommes (BFEG) prévoit, dans le cadre de la Stratégie Egalité 2030, d'organiser une rencontre au cours du second semestre 2022 afin de faire connaître aux services fédéraux intéressés les pratiques et les expériences d'autres pays dans ce domaine. Des spécialistes de pays pratiquant à budgétisation sensible au genre ainsi que d'organisations internationales seront invités à cette occasion.
- <sup>42</sup> Cela est aussi explicitement mentionné dans les directives thématiques de la DDC (2015-2018), qui sont actuellement renouvelées et dans une fiche thématique de la DDC au titre « Budgétisation socialement inclusive et sensible au genre » développée en avril 2019.
- <sup>43</sup> Art. 19 et 62 Cst.
- <sup>44</sup> Voir aussi le rapport du Conseil fédéral, *L'encouragement précoce du langage en Suisse*, 29 juin 2022, qui concerne notamment l'intégration et l'inclusion des enfants en âge préscolaire allophones ou ayant des besoins particuliers, et les pratiques cantonales en la matière.
- <sup>45</sup> Du 16.03.2020 jusqu'au 08.05.2020.
- <sup>46</sup> Art. 314c à 314e CC.
- <sup>47</sup> Postulat Bulliard-Marbach (20.3185), « Protection des enfants contre la violence dans l'éducation ».
- <sup>48</sup> Cf. **Recommandation 146.103.**
- <sup>49</sup> Pour cette raison, la Confédération soutient au moyen d'aides financières les programmes relevant par les cantons. En avril 2021, le Conseil fédéral et les cantons ont conjointement défini les champs d'action importants dans la feuille de route sur la violence à l'égard des femmes et la violence domestique. Il a notamment été stipulé que les projets visant la non-violence et l'égalité entre filles et garçons à l'école et l'éducation sans violence au sein de la famille devaient être encouragés. Ces dernières années, les cantons ont amélioré leurs plans de prévention et d'intervention, notamment en renforçant la formation et la sensibilisation des spécialistes et professionnels travaillant avec des enfants.
- <sup>50</sup> Cf. **Recommandations 146.73, 146.74 et 146.75.**
- <sup>51</sup> Les programmes ainsi que les aides supplémentaires aux projets sont financés par la fondation Promotion Santé Suisse ainsi que par les cantons.
- <sup>52</sup> Cf. **Recommandation 146.75.**
- <sup>53</sup> Pro Juventute gère notamment une hotline ouverte 24 heures sur 24. L'organisation est soutenue par la Confédération à hauteur de près de 4 millions francs (2021-2024).
- <sup>54</sup> Cf. **Recommandation 146.75.**
- <sup>55</sup> [www.parler-peut-sauver.ch](http://www.parler-peut-sauver.ch)
- <sup>56</sup> Le rapport du Gouvernement de 2007 pose, sous forme de lignes directrices, les bases d'une telle politique : Rapport du Conseil fédéral, *Stratégie en matière de politique de la vieillesse*, 29 août 2007.
- <sup>57</sup> Il s'agit d'une réforme du régime de base de l'assurance-vieillesse et survivants (AVS).
- <sup>58</sup> Voir [https://www.admin.ch/gov/fr/accueil/documentation/votations/20220925/stabilisation-de-l-AVS-\(AVS-21\).html](https://www.admin.ch/gov/fr/accueil/documentation/votations/20220925/stabilisation-de-l-AVS-(AVS-21).html)
- <sup>59</sup> Cf. **Recommandation 147.63.**
- <sup>60</sup> Au sein d'un groupe de travail commun de la Confédération et des cantons chargé de piloter les aides financières aux organisations pour personnes âgées actives dans toute la Suisse, les cantons ont obtenu la possibilité de se prononcer sur le versement des aides financières. Le mandat de ce groupe de travail comprend également la planification de mesures d'échange d'informations et d'expériences.
- <sup>61</sup> Cf. **Recommandation 146.109.**
- <sup>62</sup> Cf. **Recommandation 146.107.**
- <sup>63</sup> Cf. **Recommandation 146.109.**
- <sup>64</sup> Cf. **Recommandation 146.107.**
- <sup>65</sup> Au niveau fédéral, on peut citer la Constitution, la Loi fédérale sur l'élimination des inégalités frappant les personnes handicapées (LHand), la Loi fédérale sur la formation professionnelle (LFPr), la Loi sur l'encouragement des hautes écoles et la coordination dans le domaine suisse des hautes écoles (LEHE). Au niveau intercantonal, ce sont le Concordat sur la pédagogie spécialisée et ses instruments de coordination et les différents concepts ou lois cantonaux mis en place pour les élèves ayant des besoins éducatifs particuliers. ; cf. **Recommandation 146.71.**
- <sup>66</sup> Les rapports du Conseil fédéral aussi constituent un cadre propice pour les cantons à cet égard : p. ex. Rapport du Conseil fédéral, *Politique en faveur des personnes handicapées*, 9 mai 2018 ; et Rapport du Conseil fédéral sur les *Possibilités de reconnaissance juridique des langues des signes suisses*, 24 septembre 2021.
- <sup>67</sup> La proportion des élèves scolarisés dans une classe ordinaire, est passée de 94,7 à environ 97% au cours des 15 dernières années. Presque 50% des élèves avec des besoins éducatifs particuliers sont intégrés dans une classe ordinaire. ; cf. **Recommandations 146.105, 146.106, 146.107 et 146.108.**
- <sup>68</sup> Les jeunes peuvent, par exemple, bénéficier d'une orientation professionnelle qui les soutient dans le choix de la formation à entreprendre. D'autres mesures peuvent également s'appliquer, comme un encadrement professionnel individuel. ; cf. **Recommandation 146.108.**
- <sup>69</sup> L'art. 18 de la Loi sur la formation professionnelle (LFPr) prévoit des aménagements, aussi pour des personnes qui ont des difficultés d'apprentissage ou qui présentent un handicap. De plus, l'art. 35 de

- l'Ordonnance sur la formation professionnelle (OFPr) permet de mettre en œuvre des compensations des inégalités pour les examens de la formation professionnelle initiale et supérieure pour des personnes présentant un handicap.
- <sup>70</sup> En prenant des mesures pour faciliter l'exercice du droit de vote des personnes handicapées, la Suisse contribue également à la mise en œuvre de l'ODD 16. Voir le rapport du Conseil fédéral, *La mise en œuvre de l'Agenda 2030 pour le développement durable : rapport national de la Suisse 2022*, p. 48 et suivantes.
- <sup>71</sup> Art. 6 de la Loi fédérale sur les droits politiques (LDP).
- <sup>72</sup> Voir <https://www.ge.ch/votations/20201129/cantonal/1/>
- <sup>73</sup> La modification est entrée en vigueur le 19 novembre 2020 : [https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2013/1846\\_fga/fr](https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2013/1846_fga/fr)
- <sup>74</sup> Il s'agit notamment d'examiner l'exclusion des droits politiques. Le rapport sera publié dans le courant de l'année 2023.
- <sup>75</sup> Cf. **Recommandation 146.46.**
- <sup>76</sup> Certains cantons, comme le canton de Neuchâtel (à la condition que la personne soit en possession d'un permis d'établissement et séjourne dans le canton depuis au moins cinq ans) ou le canton du Jura (à la condition que la personne réside depuis dix ans en Suisse, dont au minimum un an dans le canton), offrent la possibilité aux personnes ne détenant pas la nationalité Suisse de voter à l'échelon cantonal. Certaines communes octroient le droit de vote ainsi que le droit d'éligibilité à des personnes d'origine étrangère sous certaines conditions. En revanche, tant le droit de vote que d'éligibilité n'est pas accessibles aux personnes migrantes au niveau fédéral. Pour ce faire, il est nécessaire de détenir la nationalité suisse. Les différentes mesures d'intégration et de soutien existantes visent à permettre à toutes personnes étrangères de satisfaire aux critères juridiquement ancrés relatifs à la naturalisation. Entre autre, en ce qui concerne la promotion de l'apprentissage de la langue.
- <sup>77</sup> En août 2021, le taux de chômage (chômage enregistré) était de 2,0% pour les nationaux et de 4,7% pour les étrangers.
- <sup>78</sup> Cf. **Recommandation 147.60.**
- <sup>79</sup> Par le biais de l'Agenda Intégration Suisse (AIS), la Suisse contribue également à la mise en œuvre de l'ODD 10. Voir le rapport du Conseil fédéral, *La mise en œuvre de l'Agenda 2030 pour le développement durable : rapport national de la Suisse 2022*, p. 34 et suivantes.
- <sup>80</sup> Cf. **Recommandation 147.46.**
- <sup>81</sup> Cf. **Recommandation 146.116.**
- <sup>82</sup> Il convient toutefois de souligner que la transparence nécessaire était déjà assurée les années précédentes, puisque le SEM publiait les chiffres correspondants sur demande à tous les cercles intéressés. ; cf. **Recommandation 146.120.**
- <sup>83</sup> Cf. **Recommandations 146.30, 146.31, 146.34 et 146.37.**
- <sup>84</sup> Par exemple le projet « Dialogue en route » d'IRAS COTIS ou le projet « Feckerchilbi » de l'Association des gens de la route ; cf. **Recommandations 146.24, 146.36 et 146.40.**
- <sup>85</sup> Cf. **Recommandation 146.41.**
- <sup>86</sup> Cf. **Recommandations 146.32, 146.35 et 146.36.**
- <sup>87</sup> Cf. **Recommandations 146.28, 146.33, 146.42, 146.43 et 146.44.**
- <sup>88</sup> En 2021, l'Office fédéral de la communication (OFCOM) a publié un rapport sur la formation de l'opinion publique sur les plateformes en ligne (p. ex. les réseaux sociaux) qui aborde aussi la question des discours de haine sur internet. Par ailleurs, l'OFCOM a lancé un appel à projets (2022-2023) pour soutenir des projets de recherche, notamment en sciences de la communication, en droit ou en sciences politiques, visant à mener des études quantitatives et qualitatives sur les discours de haine et s'intéressant en particulier au rôle des nouveaux médias tels que les réseaux sociaux, les moteurs de recherche, les plateformes de partage de vidéos ou encore les services de microblogage.
- <sup>89</sup> Cf. **Recommandations 146.30, 146.38 et 146.39.**
- <sup>90</sup> Postulat Minder (21.3450) « Discours de haine. La législation présente-t-elle des lacunes? ».
- <sup>91</sup> Cf. **Recommandations 146.38 et 146.39.**
- <sup>92</sup> Cf. **Recommandation 146.114.**
- <sup>93</sup> Voir *Message concernant l'encouragement de la culture pour la période 2021 à 2024*, adopté par le Conseil fédéral le 26 février 2020.
- <sup>94</sup> Selon le plan d'action, la Confédération s'engage à mettre à disposition des moyens supplémentaires pour les cantons qui poursuivent des projets de création de telles aires. Pour la période 2021-2024, le Parlement a augmenté les subventions de 80% par rapport à la période précédente, portant leur total à 5,4 millions de francs.
- <sup>95</sup> La fondation « Assurer l'avenir pour les gens du voyage suisses », entièrement soutenue par la Confédération, est directement impliquée dans la poursuite des efforts visant à améliorer le mode de vie des communautés nomades. L'Office fédéral de la culture (OFC) alloue à la fondation depuis 2017 une subvention supplémentaire annuelle de 50'000 CHF pour des nombreux projets culturels. La Confédération soutien également l'organisation « Radgenossenschaft der Landstrasse », qui est l'organisation la plus active dans le maintien et la documentation du patrimoine linguistique Yéniche.

Outre un petit dictionnaire imprimé et un livre d'enfants en langue Yéniche, elle a développé en 2021/2022 une application pour appareils mobiles qui permet d'apprendre des termes Yéniches, de les partager et d'enrichir le lexique de manière interactive. Cette application est destinée à être utilisée par tous les locuteurs Yéniches en Europe. L'organisation « Radgenossenschaft der Landstrasse », en coopération avec la haute école pédagogique de Zurich, a aussi développé un matériel didactique pour les écoles qui sensibilise les élèves à l'histoire et à la culture des Yéniches, Sinti/Manouches et Roms. ; cf. **Recommandation 146.115.**

<sup>96</sup> Cf. **Recommandation 146.115.**

<sup>97</sup> Cf. **Recommandation 147.31.**

<sup>98</sup> Sur la base de cette ordonnance, la Confédération a pu participer financièrement, jusqu'à 500'000 francs par an, aux coûts des mesures de protection architecturales, techniques ou organisationnelles ainsi qu'aux mesures de formation et de sensibilisation destinées à prévenir les infractions contre les minorités menacées. A partir de 2023, 2,5 millions de francs par an seront disponibles. Il est attendu des cantons qu'ils participent financièrement à parts égales avec la Confédération.

<sup>99</sup> Cf. **Recommandation 147.30.**

<sup>100</sup> Cf. **Recommandation 147.28.**

<sup>101</sup> Art. 30b CC.

<sup>102</sup> Cf. **Recommandation 146.48.**

<sup>103</sup> Le consentement du représentant légal est nécessaire si la personne est âgée de moins de 16 ans révolus, si elle est sous curatelle de portée générale ou si l'autorité de protection de l'adulte en a décidé ainsi. La modification de l'indication du sexe dans le registre d'état civil n'a aucune influence sur les relations relevant du droit de la famille. De même, la binarité des sexes (homme/femme) demeure inchangée : à l'avenir, seule reste possible l'inscription d'une personne en tant qu'individu de sexe masculin ou féminin. L'introduction d'une troisième catégorie de sexe ou l'abandon général de la mention du sexe font l'objet d'un rapport en réponse aux postulats des conseillères nationales (Postulat Arslan (17.4121), « Inscription d'un troisième sexe à l'état civil » et Postulat Ruiz (17.4185), « Introduction d'un troisième genre. Conséquences pour l'ordre juridique et pour Infostar »).

<sup>104</sup> En approuvant le mariage pour tous, la Suisse contribue également à la mise en œuvre de l'ODD 10. Voir le rapport du Conseil fédéral, *La mise en œuvre de l'Agenda 2030 pour le développement durable : rapport national de la Suisse 2022*, p. 34 et suivantes. ; Cf. **Recommandation 147.34.**

<sup>105</sup> Art. 261bis CP et art. 171c para. 1 CPM.

<sup>106</sup> Cf. **Recommandation 146.47.**

<sup>107</sup> Cf. **Recommandation 147.32.**

<sup>108</sup> Cf. **Recommandations 146.62, 146.65 et 146.66.**

<sup>109</sup> Cf. **Recommandations 146.61 et 146.63.**

<sup>110</sup> Cf. **Recommandation 146.64.**

<sup>111</sup> Cf. **Recommandations 146.65 et 147.46.**

<sup>112</sup> Cf. **Recommandation 146.64.**

<sup>113</sup> Cf. **Recommandation 146.61.**

<sup>114</sup> En outre, de nombreux cantons prévoient la possibilité de déposer une plainte auprès de l'organe de surveillance compétent pour la police. Comme il s'agit d'une procédure administrative, l'accent est mis ici sur la détection de dysfonctionnements dans l'organisation administrative et non sur la sanction d'une personne concrète. ; Cf. **Recommandations 146.56, 146.57 et 146.58.**

<sup>115</sup> Cf. **Recommandation 146.59.**

<sup>116</sup> Cf. **Recommandations 146.60 et 147.43.**

<sup>117</sup> Cf. **Recommandation 147.43.**

<sup>118</sup> Disponible sur :

[https://www.skjv.ch/sites/default/files/documents/La\\_medication\\_en\\_detention\\_Document\\_cadre.pdf](https://www.skjv.ch/sites/default/files/documents/La_medication_en_detention_Document_cadre.pdf)

<sup>119</sup> La mise à la conformité du secteur pour mineurs à la prison régionale de Thoune en est un exemple récent ; cf. **Recommandation 147.43.**

<sup>120</sup> Art. 377, al. 2 CP et art. 61, al. 2 CP.

<sup>121</sup> Cf. **Recommandation 147.44.**

<sup>122</sup> En se fondant sur les bases légales en vigueur en Suisse, l'Office fédéral de la justice a mené en 2020 une enquête auprès de tous les établissements en milieu fermé pour adultes et a pu constater qu'en 2019, à une exception près, la séparation entre adultes et mineurs (ou jeunes adultes qui ont commis le délit avant 18 ans) a été respectée en détention provisoire ou pour des motifs de sûreté ainsi que lors de la détention administrative relevant du droit des étrangers.

<sup>123</sup> L'action des organisations en Suisse est aujourd'hui limitée aux atteintes à la personnalité. Selon le projet du Conseil fédéral, elle pourra à l'avenir porter sur toutes les atteintes illicites. En outre, la nouvelle procédure d'action des organisations permettra aux parties de trouver un accord amiable. Elle liera toutes les personnes qui participent à l'action de l'organisation. Exceptionnellement, une transaction collective sera possible alors même qu'aucune organisation n'aura intenté d'action au préalable.

- 124 Art. 260sexies CP.
- 125 Art. 11a Abs. 2bis de la Loi sur le blanchiment d'argent (LBA); cf. **Recommandation 146.54.**
- 126 C'est-à-dire les associations qui, à titre principal, collectent ou distribuent directement ou indirectement des fonds à l'étranger à des fins caritatives, religieuses, culturelles, éducatives ou sociales. Ces dernières seront assujetties à des règles de transparence similaires à celles des autres personnes morales, c'est-à-dire l'obligation de s'inscrire au registre du commerce, de tenir une liste de leurs membres ainsi que de désigner un représentant domicilié en Suisse.
- 127 Cf. **Recommandation 146.54.**
- 128 Ainsi, plusieurs règles et garanties de la Convention sur les réfugiés ont été reproduites dans le droit national ou y sont précisées. ; Cf. **Recommandation 146.118.**
- 129 Le droit national s'inspire également d'autres dispositions du droit international public, comme la Convention européenne des droits de l'homme, qui accorde une protection plus étendue aux requérants d'asile dans certaines situations. Dans le cadre de modifications de la loi sur l'asile, les dispositions de la Convention sur les réfugiés ont en outre servi par le passé de normes minimales en ce qui concerne la notion de réfugié et le traitement des réfugiés, cf. Rapport du Conseil fédéral, *Actualité et portée de la Convention de 1951 relative au statut des réfugiés*, 23 juin 2021, p.12 et suivantes.
- 130 Cf. **Recommandation 146. 119.**
- 131 Il s'agit notamment de la permanence régulière du Secrétariat d'État aux migrations (SEM), d'une boîte de feedback librement accessible aux demandeurs d'asile, d'un système de signalement confidentiel en cas de suspicion d'incidents violents et de la possibilité de déposer un recours en cas de mesures disciplinaires. Les demandeurs d'asile disposent également d'un accès au WiFi et d'une ligne téléphonique.
- 132 Cf. **Recommandation 146.119.**
- 133 Cf. Communiqué de presse, *Asile : les procédures accélérées fonctionnent globalement bien ; des améliorations ont été réalisées ou sont en cours de réalisation*, 23 août 2021, <https://www.sem.admin.ch/sem/fr/home/sem/medien/mm.msg-id-84791.html>
- 134 Cf. **Recommandation 146.120.**
- 135 Cf. **Recommandation 147.62.**
- 136 Cf. **Recommandation 147.61.**
- 137 Cf. **Recommandations 146.70 et 146.72.**
- 138 Au cours de la procédure d'asile, les RMNA sont entendus par une personne formée aux spécificités de l'audition des mineurs. Lorsqu'une demande d'asile est rejetée par manque de pertinence des motifs invoqués, l'intérêt supérieur du mineur est un élément fondamental dans l'évaluation de la question d'un éventuel renvoi. Une décision de renvoi n'est prise que s'il existe une garantie de prise en charge adéquate du mineur dans le pays de retour. Dans le cas contraire, les autorités renoncent à un renvoi et prononcent une admission provisoire. Les procédures sont conduites de manière prioritaire afin que les mineurs autorisés à rester en Suisse puissent entamer dès que possible un processus d'intégration sociale et professionnelle. ; cf. **Recommandation 146.104.**
- 139 Les recommandations sur l'hébergement et l'accompagnement et la prise en charge des mineurs non accompagnés publiées par la CDAS en 2016 servent ici de cadre d'orientation aux cantons.
- 140 Art. 44 de la Loi sur l'asile (LAsi).
- 141 Cf. **Recommandation 146.117.**
- 142 Art. 83 al. 2-4 de la Loi fédérale sur les étrangers et l'intégration (LEI).
- 143 Art. 83 al. 1 LEI ; l'exécution n'est notamment pas autorisée lorsque des obligations de droit international public de la Suisse s'opposent à la poursuite du voyage de l'étranger dans son pays d'origine, dans son pays de provenance ou dans un État tiers.
- 144 Voir p. ex. Postulat Marti (20.4421), « Bien de l'enfant dans le cadre du droit de l'asile et des étrangers ».
- 145 Cela résulte de l'application de la loi fédérale sur la procédure administrative et la jurisprudence du Tribunal fédéral administratif et du Tribunal fédéral.
- 146 Cf. **Recommandation 146.121.**
- 147 Art. 261bis CP.
- 148 La CFR publie tous les décisions et les jugements relatifs à l'article en question rendus par les différentes instances judiciaires de Suisse depuis 1995. Ce recueil permet aux personnes intéressées d'effectuer des recherches ciblées et offre aux juristes un aperçu de la jurisprudence. De 2007 à 2020, 88 décisions et jugements cantonaux ont été rendus sur cet article de loi, dont 70 condamnations.
- 149 Cf. **Recommandations 146.22 et 146.23.**
- 150 La Confédération collabore par exemple avec la Conférence des directeurs et directrices de l'instruction publique (CDIP) pour l'organisation de la « Journée de la Mémoire de l'Holocauste et de la prévention des crimes contre l'humanité » dans les écoles. À cette occasion, la Conférence des directeurs de l'instruction publique (CDIP) élabore un dossier destiné à aider les enseignants à aborder le sujet en classe et à leur proposer des activités et des ressources pédagogiques. Dans le rapport *Définition de l'antisémitisme adoptée par l'International Holocaust Remembrance Alliance*



- (IHRA) du 4 juin 2021 le Conseil fédéral a en outre récemment reconnu la valeur et la pertinence de la définition opérationnelle de l'antisémitisme adoptée par l'IHRA, notamment comme guide supplémentaire pour identifier les incidents antisémites.
- 151 Motion Heer (21.3181), « Lieu de commémoration en Suisse des victimes du national-socialisme » et Motion Jositsch (21.3172), « Lieu de commémoration en Suisse des victimes du national-socialisme » ; Les deux motions ont également été soutenues par le Conseil fédéral.
- 152 Cf. **Recommandation 146.25.**
- 153 Cf. **Recommandation 146.26.**
- 154 En 2020, ce budget était d'environ 4,5 millions de francs.
- 155 Cf. **Recommandations 146.85, 146.90, 146.92, 146.93, 146.95, 146.96, 146.99, 146.101, 146.102, 147.50, 147.51 et 147.52, 147.54 et 147.56.**
- 156 A l'issue des élections au Conseil national de 2019, 84 femmes et 116 hommes ont prêté serment au sein du Conseil national nouvellement élu. Par rapport aux élections de 2015, la proportion de femmes a donc augmenté de 10 points de pourcentage pour atteindre 42%.
- 157 En assurant une représentation plus équilibrée des femmes et des hommes dans les parlements, la Suisse contribue également à la mise en œuvre de l'ODD 5. Voir le rapport du Conseil fédéral, *La mise en œuvre de l'Agenda 2030 pour le développement durable : rapport national de la Suisse 2022*, p. 24 et suivantes. : Cf. **Recommandations 146.89, 146.90, 146.91, 146.93, 147.50, 147.51, 147.52 et 147.54.**
- 158 Cf. **Recommandations 146.93, 146.94, 146.95, 146.97, 146.98, 146.99, 146.100, 146.102, 146.110, 146.111, 146.112, 146.113, 147.52 et 147.54.**
- 159 Deux types de congés pour proches aidants ont aussi été introduits en 2021 : un congé rémunéré de 14 semaines pour les parents (salariés ou indépendants) d'un enfant gravement malade ou accidenté et un congé payé en faveur des salariés pour la prise en charge d'un membre de la famille atteint dans sa santé d'une durée maximum de trois jours par cas et de dix jours par an au total.
- 160 Plus de 19 années après son introduction, la Confédération a soutenu la création de 70'000 nouvelles places d'accueil à hauteur de 438 millions de francs. ; cf. **Recommandation 146.88.**
- 161 L'Initiative parlementaire 21.403, *Remplacer le financement de départ par une solution adaptée aux réalités actuelles* demande de remplacer ce programme par un soutien durable visant à réduire considérablement les contributions versées par les parents et à améliorer l'éducation de la petite enfance. Un projet dans ce sens a été mis en consultation élargie par la Commission parlementaire compétente. Cette proposition est étroitement liée aux recommandations sur la qualité et le financement de l'accueil extrafamilial et parascolaire adoptées par la CDAS et la CDIP. Etant donné qu'une solution de remplacement ne pourra être mise au point avant que les mesures d'encouragement en cours n'arrivent à leur terme, la Commission parlementaire compétente a déposé une seconde initiative parlementaire (22.403) qui vise à prolonger la loi actuelle jusqu'à l'entrée en vigueur de la nouvelle loi, mais tout au plus jusqu'à fin 2024. Le Gouvernement est favorable à cette prolongation.
- 162 Avec la plateforme nationale de lutte contre la pauvreté 2019-2024, la Suisse contribue également à la mise en œuvre de l'ODD 1. Voir le rapport du Conseil fédéral, *La mise en œuvre de l'Agenda 2030 pour le développement durable : rapport national de la Suisse 2022*, p. 16 et suivantes. ; Cf. **Recommandations 146.69 et 147.56.**
- 163 En réponse au Postulat 19.3954, un rapport de la Confédération en matière de prévention de la pauvreté a été adopté en avril 2022, qui se fonde déjà sur les activités menées par la Plateforme jusqu'à cette date : Rapport du Conseil fédéral, *Maintien du rôle stratégique de la Confédération en matière de prévention de la pauvreté*, 6 avril 2022.
- 164 Cf. **Recommandation 146.52.**
- 165 Entre 2020 et 2021, le coefficient APD/RNB de la Suisse a progressé de 0,49% à 0,51%. Cette augmentation est principalement due à deux crédits supplémentaires approuvés par le Parlement pour faire face aux conséquences de la pandémie et de la crise en Afghanistan.
- 166 Voir p. ex. Message sur la coopération internationale 2017-2020, p. 2180, 2244 et 2520 ; cf. **Recommandations 146.49, 146.50 et 146.51.**
- 167 Par exemple, la Suisse a pu restituer 16 millions de dollars américains au Pérou dans le cadre de procédures basées sur la CNUCC. En 2020, l'Ouzbékistan et la Suisse ont signé un accord-cadre en vue d'une restitution d'environ 131 millions de dollars en faveur du développement durable en Ouzbékistan. Dans un esprit d'amélioration continue, la Suisse révisé actuellement sa stratégie Asset Recovery pour tenir compte des développements en la matière ainsi que des nouvelles connaissances et expériences acquises.
- 168 Cf. **Recommandation 146.53.**
- 169 La Confédération a commandé en outre au printemps 2022 une étude externe visant à évaluer le niveau de connaissance des Principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales et des Principes directeurs de l'ONU relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme ainsi que la mise en œuvre par les entreprises suisses des instruments de diligence raisonnable qu'ils contiennent. Le niveau de mise en œuvre du contrôle de diligence raisonnable doit être examiné aussi

bien au niveau intersectoriel que dans les secteurs de la finance, des textiles, de l'agriculture et des minéraux. Les résultats de l'étude sont attendus fin 2022 et serviront de base à d'éventuelles activités supplémentaires.

<sup>170</sup> Cf. **Recommandation 147.39.**

<sup>171</sup> Le Conseil fédéral et le Parlement avaient recommandé de rejeter l'initiative, car ils estimaient qu'elle allait trop loin, notamment en ce qui concerne les règles de responsabilité, et que l'initiative aurait peut-être entraîné une insécurité juridique et une perte d'emplois et de prospérité. Dans le contre-projet indirect du Parlement, ils ont préconisé un système qui mise alternativement sur une action concertée au niveau international.

<sup>172</sup> Similaire à la Directive 2014/95/UE de l'UE.

<sup>173</sup> Similaire au Règlement 2017/821 de l'UE.

---